الباب الأول

الإفراد في النحو

وينقسم إلى فصلين:

الفصل الأول: أقسام الكلام.

الفصل الثاني: الإعراب والبناء.

الفصل الأول
أقسام الكلام

قسّم سيبويه الكلام تقسيما ثلاثيا؛ فالكلم: اسم وفعل وحرف جاء لمعنى ليس باسم، ولا فعل[١].

ولقد أجمع النحاة القدماء من بعد سيبويه على هذا التقسيم، بل إنهم عمّموا هذا التقسيم في كل اللغات ثقةً منهم بدقة هذا التقسيم واطمئنانًا لإحكامه[٢].

ولقد سار المبرد على هذا التقسيم، وكذلك أبو القاسم الزجاجي[٣]، واعتمد عبد القاهر الجرجاني هذا التقسيم بقوله: الكلم ثلاث، اسم وفعل وحرف[٤].

ويقول الأشموني في شرحه على ألفية ابن مالك: «ودليل انحصار الكلمة في الثلاثة أن الكلمة إما أن تصلح ركنا للإسناد، أو لا، والثاني الحرف، والأول إما أن يقبل الإسناد بطرفيه، أو بطرفه الأول الاسم والثاني الفعل، والنحويون مجمعون على هذا إلا من لا يعتد بخلافه»[٥].

ونلاحظ من تقسيم سيبويه أنه قام على أساس المبنى والمعنى معًا، وهذا ما كتب له الثبات والاستقرار، وهذا ما اعترف به الدكتور تمام حسّان بقوله: ولقد قسّم النحاة الكلمة ثلاثة أقسام: ثم حالوا راشدين عند إنشاء هذا التقسيم أن يبنوها على مراعاة الشكل والوظيفة أو بعبارة أخرى المبنى والمعنى[٦].

ونلاحظ أيضًا أن سيبويه لم يستخدم مصطلح الجملة، ولكنه استخدم مصطلح الكلام

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ١٢، والتحفة الوردية في علم العربية ٢/ ٥٣.

(٢) انظر: العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث للدكتور محمد حماسة ص٦٤.

(٣) انظر: المقتضب ١/ ١٤١، والإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٤١.

(٤) انظر: دلائل الإعجاز للجرجاني ص٤٨.

(٥) شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٢٣، وانظر: الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٤١.

(٦) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٧.

عندما أراد الجملة في مواضع كثيرة من كتابه[١].

إذ يقول في كتابه: «هذا باب الاستقامة من الكلام والإحالة، وأما قوله: وأما المحال أن تنتقد أول كلامك بآخره».

وانقسم النحاة في استعمالهم لمصطلحي الكلام والجملة اتجاهين:

الأول: عدّ الكلام مرادفا للجملة.

والثاني: فرّق بين المصطلحين وجعل بينهما عمومًا وخصوصًا[٢].

وأما الاتجاه الأول فيمثله ابن جني، فقال ابن جني: «أما الكلام فكل لفظ مستقل بنفسه وهو الذي يسميه النحويون الجمل نحو «زيد أخوك»، «وقام محمد»، وضرب سعيد، وفي الدار أبوك و«صه»: فكل لفظ استقل بنفسه، وجنيت ثمرة معناه فهو كلام»[٣].

فهو يرى أن الكلام والجملة مترادفان، وأنهما ما يؤديان معنى مفيدًا مستقلًا بنفسه، وسار على نهجه الزمخشري في المفصل وابن يعيش في شرح المفصل[٤].

وقد سار الثمانيني على درب ابن جني فقال: «فأما (الكلام) فهو عند أهل اللغة يقع في المفيد وغير المفيد، و أما عند النحويين فلا يطلقونه إلا على المفيد، فإن أوقعوه على غير المفيد قيدوه بصفة، فقالوا: كلام مهمل، وكلام متروك، وكلام غير مستعمل، وكلام غير مفيد»[٥].

وفرق سيبويه بين الكلام والقول فقال: «واعلم أن قلت وقعت في كلام العرب على أن

---

(١) الكتاب ١/ ٢٥، ٢٦، ١٥٨، ٢١٣.

(٢) انظر: بناء الجملة العربية للدكتور محمد حماسة ص٢٩- ٣٢، وانظر العلامة الإعرابية في الجملة بين القديم والحديث للدكتور محمد حماسة ص١٧- ٢٢.

(٣) الخصائص ١/ ١٧.

(٤) انظر: شرح المفصل لابن يعيش ١/ ١٨، ٢٠.

(٥) شرح اللمع للثمانيني ١/ ١٥٤.

يحكى بها، وإنما تحكى بعد القول ما كان كلامًا لا قولًا نحو: قلت: زيد منطلق لأنه يحسن أن تقول (زيد منطلق)، ولا تدخل قلت: وما لم يكن هكذا أسقط القول عنه»[١].

وقد أوضح ابن جني معنى القول فقال: «كل لفظ مذل به اللسان تامًا كان أو ناقصًا، فالتام هو المفيد، أعنى الجملة، وما كان في معناها من نحو: «صه وإيه»، والناقص ما كان بضد ذلك نحو زيد ومحمد وإن، وكان أخوك إذا كانت الزمانية لا الحدثية فكل كلام قول، وليس كل قول كلامًا»[٢].

وهذا ما ذهب إليه الثمانيني عندما قال: «واعلم أن كل كلام قول، وليس كل قول كلامًا، لأن القول يقع على المفيد وغير المفيد، والكلام لا يقع إلا على المفيد، فإن حذفت الموصوف وأقمت الصفة مكانه نصبتها تقول: قلت حسنًا، وقلت قبيحًا، وقلت طويلًا»[٣].

وهكذا فإن الثمانيني فرّق بين القول والكلام، لكنه جعل الكلام مرادفًا للجملة، ولم يكن مصطلح الجملة مستعملًا عند النحاة إلا عند القليل، ويبدو أن المبرد هو أول من استخدم هذا المصطلح[٤]؛ حيث يقول: «هذا باب الفاعل وهو رفعًا، وذلك قولك: قام عبد الله، وجلس زيدٌ، وإنما كان الفاعل رفعًا؛ لأنه هو والفعل جملة يحسن عليها السكوت، وتجب الفائدة للمخاطب»[٥].

أما الاتجاه الثاني الذي فرّق بين المصطلحين الكلام والجملة فيمثله الرضي الإستراباذي الذي علّق على تعريف ابن الحاجب في الكلام الذي قال فيه: «الكلام ما تضمن من كلمتين

---

(١) الكتاب ١/ ١٢٢.

(٢) الخصائص ١/ ١٨، ١٩، وانظر: المحتسب ١/ ٩٣، ١١٢.

(٣) شرح اللمع ١/ ١٥٥، وانظر: الفوائد والقواعد للثمانيني ص٤، ٥.

(٤) انظر: الجملة النحوية نشأة وتطورًا وإعرابًا للدكتور فتحي عبد الفتاح الدجني ص٢١.

(٥) المقتضب للمبرد ١/ ١٤٦.

بالإسناد، ولا يتأتى ذلك إلا في اسمين أو في فعل واسم»[(١)]. بقوله: «وكان على المصنف أن يقول بالإسناد الأصلي المقصود به لذاته ليخرج بالأصلي إسناد المصدر واسمي الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف فإنها مع ما أسندت إليه ليست بكلام، والفرق بين الجملة والكلام أن الجملة ما تضمن الإسناد الأصلي سواء كانت مقصودة لذاتها أولًا كالجملة التي هي خبر المبتدأ وسائر ما ذكر من الجمل، فيخرج المصدر واسما الفاعل والمفعول والصفة المشبهة والظرف مع ما أسندت إليه، والكلام ما تضمن الإسناد الأصلي، وكان مقصودًا لذاته فكل كلام جملة ولا ينعكس»[(٢)].

ويؤكد ابن هشام الأنصاري هذا التفريق بقوله: «الكلام هو القول المفيد بالقصد... والجملة عبارة عن الفعل وفاعله «كقام زيد...» وبهذا يظهر أنهما ليسا مترادفين»[(٣)].

ويؤكد ابن مالك مفهوم الإفادة في الكلام فيقول: «كلامنا لفظ مفيد»[(٤)].

ويتضح من النصوص السابقة أن أصحاب هذا الرأي يجعلون الجملة أعم من الكلام، فكل تركيب يضمن إسنادًا مفيدا مقصودًا لذاته فهو كلام؛ كقولك: إن قام زيدٌ حضر عمر، وهو جملة أيضا. أما قولك: قام زيد أو حضر عمر في حال وجودهما في جملة شرطية فهذا يُعد جملة وليس كلامًا، وكذلك جملة الخبر والصفة والصلة..... إلخ.

ويقول الدكتور محمد حماسة حول توفيق النحاة عامة في استعمالهم مصطلح الكلام: «والذي يبدو لي أن استخدام النحاة لمصطلح الكلام فيه توفيق كبير، وذلك أن الكلام يقصد به النشاط الحي والتنفيذ الواقعي للنظام اللغوي المخزون في ذهن الجماعة اللغوية، فكأنهم أرادوا

---

(١) كافية ابن الحاجب ص٧، ٨.

(٢) شرح الرضى ١/ ٨٢٧.

(٣) مغني اللبيب ٢/ ٤١، ٤٢.

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ١٣، وانظر: شرح الأشموني على ألفية ابن مالك ومعه حاشية الصبان ١/ ٢١.

أن يقولوا إن التقعيد لا يكون إلا للمنطوق الفعلي الذي يؤدي ويحسن السكوت عليه»[١].

وبعد هذا العرض لمفهوم الكلام نجد أن الثمانيني جعل الكلام والجملة سواء في الإفادة وقال أيضًا عن الكلام والكلمات: «فلا تقع إلا على جمع، وقد يكون ذلك الجمع مفيدًا أو غير مفيد، فإذا قلت: قد قام زيد. فهذا يقال له كلم وكلمات؛ لأنه اسم وفعل وحرف، وهذا جمع يقال له كلام؛ لأنه مفيد، وهذا ما أشار إليه عند قوله تعالى في قراءة حمزة والكسائي وخلف وغيرهم: ﴿يُرِيدُونَ أَن يُبَدِّلُوا كَلَمَ اللهِ﴾[٢] و«كلام الله» فكلاهما واحد لأن الكلم هنا لا يكون إلا مفيدًا بمعنى الكلام[٣]، أما إن قلت: قد قام وثب فهذا يقال له كلم وكلمات، ولا يقال له كلام؛ لأنه غير مفيد فإن قلت: قام زيد أو عمرو منطلق فهذا يقال له كلام لأنه مفيد، ولا يقال له كلم وكلمات؛ لأنه غير جمع، وإن قلت: قام قعد فليس كلما وكلمات؛ لأنه غير جمع، ولا كلامًا لأنه غير مفيد، ويقال عنه: كلام مهمل»[٤].

ونلاحظ من كلام الثمانيني أن هناك فرقًا بين الكلم والكلمات من جهة والكلام من جهة؛ حيث إن الكلم والكلمات لابد أن تكون جمعًا فإن أفاد أصبح كلامًا، وإن لم يفد كان كلمًا أو كلمات، وقد يكون الكلام مفيدًا وليس بكلم ولا كلمات إن كان مكونًا من مسند ومسند إليه فقط، أي ليس جمعًا مثل: قام زيد أو عمرو منطلق فهذا يُعد كلامًا؛ لأنه أفاد وإذا كان الكلام مكونًا من كلمتين ليس بينهما علاقة إسناد فعدّه الثمانيني كلامًا مهملًا مثل: قام قعد.

وأشار الثمانيني إلى أن الكلام المفيد وغير المفيد يتألف من ثلاثة يقال: لكل واحد منهما جزء ومفرد

---

(١) بناء الجملة العربية ص٣٨.

(٢) من الآية (١٥) سورة الفتح، وانظر: كتاب السبعة في القراءات لابن مجاهد ص٦٠٤، ومعجم القراءات ٦/ ٢٠٦.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص٦.

(٤) شرح اللمع ١/ ١٥٦، والفوائد والقواعد ص٥- ٦.

وكلمة ولكل واحد منها لقب لا يشاركها غيره، فالأول لقبه اسم والثاني فعل والثالث حرف.

الاسم:

والأول هو المقدم في الرتبة لأنه الأصل لها من حيث استغنى عن الفعل والحرف، ولما استغنى عنهما علا عليهما وسمى فلقب اسمًا[١].

وهو في ذلك بصري المذهب؛ لأن البصريين يرون أن الاسم مشتق من السمو، وقد بين ذلك الثمانيني في قوله علا وسما، أما الكوفيون فيرون أن الاسم مشتق من الوسم وهو العلامة[٢].

وذكر في حدّه أنه عبارة عن المسمّى وهذا مذهب النحويين[٣] وقال قوم: الاسم هو المسمى، ولو كان الأمر على هذا لكان الإنسان إذا قال نار احترق فوه، وإذا قال ماء روي وإذا قال طعام شبع، والأمر بخلاف ذلك فصح أنه عبارة عن المسمى وليس المسمّى[٤].

وبيّن الثمانيني أن الاسم ما يعبّر به عن القديم والمحدث وعن الملموس والمشموم والمذوق والمرئي والزمان والمكان والجهات، وكل ما يتعجب منه، أو يوصف أو ينادى أو يؤنث أو يذكر أو يمد، وكل ما يصح فيه التعريف والتنكير فهو اسم كقولهم: صهْ ومهْ وصهٍ ومهٍ[٥].

وعد الثمانيني أسماء الأفعال اسمًا لأنها تقبل التعريف والتنكير فإذا نوّنت كانت نكرة وإذا

---

(١) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦١، والفوائد والقواعد ص١٠.

(٢) انظر تفصيل هذه المسألة في الإنصاف في مسائل الخلاف ١/ ٦- ١٦.

(٣) الكتاب ١/ ١٢، الإيضاح في علل النحو للزجاجي ص٤١- ٤٣، ودلائل الإعجاز للجرجاني ص٤٨، وشرح الأشموني على ألفية ابن مالك ١/ ٢٣، والمدارس النحوية شوقي ضيف ص٦٣- ٦٤، اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٧.

(٤) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦٢، والفوائد والقواعد ص١١.

(٥) شرح اللمع ١/ ١٦٢، والفوائد والقواعد ص١١.

حذف التنوين كانت معرفة، وهو بذلك يسير على نهج سيبويه في الاسم، وجعله يشمل الضمير والصفة والظرف واسم الفعل. بالرغم من مخالفة بعض الدارسين المحدثين لتقسيم النحاة وجعلهم يشمل كل ما سبق؛ فذهب فؤاد ترزي إلى تقسيم سادس على أساس الدلالة والوظيفة النحوية، واقترح أن يشمل التقسيم الاسم والضمير والصفة والظرف والأداة[١].

وذهب الدكتور أنيس إلى أن الأسس التي ينبغي أن تحدد أجزاء الكلام المعنى والصيغة ووظيفة اللفظ في الكلام وعرض تقسيمًا رباعيًّا هو الاسم والضمير والفعل والأداة[٢].

وقسّم الدكتور تمام حسان أيضًا الاسم فجعله الاسم والصفة والخالفة والظرف والضمير إضافة إلى الفعل والأداة فتقسيمه سباعي[٣]، ومن الملاحظ في التقسيمات المضافة للمحدثين على التقسيم الثلاثي الذي يشمل الاسم، والفعل والحرف كلها دارت حول تقسيم الاسم وخرج منه الضمير والصفة والخالفة والظرف الذي عدها الثمانيني وقبله سيبويه وابن جني أنها من الاسم وليست خلافه.

وتطرق الثمانيني لعلامات الاسم وسار على نهج السابقين فيها، والتي أجملها ابن مالك حيث قال:

«**بـــالجر والتنـــوين والنـــدا وأل والـــمسند للاسـم تـــميز حصـــل**»[٤]

وقال الثمانيني: للاسم علامات تدل عليه إحداها الجر، وهو يشمل الجر بالحرف والإضافة والتبعية ودخول الألف واللام التي للتعريف نحو الرجل والغلام والتنوين الذي

---

(١) انظر في أصول اللغة والنحو لفؤاد ترزي ص١٤٨- ١٤٩.

(٢) انظر: من أسرار اللغة لأنيس ص١٩٥- ٢٠٨.

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص٨٦- ١٣٢.

(٤) شرح ابن عقيل ١/ ١٦.

يأتي على خمسة أقسام:

- قسم يدخل على المعرفة والنكرة نحو: أخذتُ من عمرٍو ومررتُ بغلامٍ وهذا يسمى تنوين التمكين.

- وقسم يختص بالدخول على النكرة ليفصل بينها وبين المعرفة وهذا يكون بالأصوات وأسماء الأفعال فإذا دخل التنوين جعل الاسم نكرة، وإذا حذف صار معرفة نحو: صاح الغراب قاقِ قاقٍ، فالأول معرفة لأنه غير منون والثاني نكرة، وكذلك: صهْ ومهْ وإذا أردت تنكيرها تقول: صهٍ ومهٍ وكذلك هيهَاتَ وهيهَاتَ وهيهاتٍ وهيهاتًا وإيهِ وإيهٍ وأُفٍّ وأفٍّ... إلخ[(١)].

وعلى ما بينت تجرى الأصوات كلها إذا لم تنونها كانت معارف، ودلت على شيء مخصوص، وإذا نوّنتها كانت مبهمة، ودلت على شيء مبهم[(٢)]، وهذا يسمى تنوين التنكير.

واستطرد الثمانيني في بيان القسم الثالث من التنوين في جمع التأنيث نحو: هنداتٍ ومسلماتٍ، فيثبت التنوين به على طريق الحكاية إذا سميت به وصار علمًا للمذكر أو المؤنث مثل: جاء هنداتٌ: وفي التنزيل: ﴿فَإِذَآ أَفَضْتُم مِّنْ عَرَفَٰتٍ﴾[(٣)]، أبقى فيه التنوين على طريق الحكاية، وكان ينبغي أن يسقط التنوين؛ لأنه لا ينصرف من حيث اجتمع فيه التعريف والتأنيث[(٤)]، وهذا يسمّى تنوين المقابلة.

والقسم الرابع أن يدخل التنوين على أسماء المبنيات على ضرورة الشعر كما قال الشاعر:

---

(١) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦٢- ١٦٣، والفوائد والقواعد ص١٢، وانظر: التصريح ١/ ٣٣، والتسهيل لابن مالك ص٢١١، والإيضاح في علم العربية للزبيدي ص١٢٣.

(٢) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦٣، والفوائد والقواعد ص١٢.

(٣) سورة البقرة من الآية (١٩٨).

(٤) انظر: الكتاب ٢/ ١٨، وإعراب القرآن للنحاس ١/ ٢٩٦.

* يـــا أبتـــا عـــلك أو عـــساكا[١] *

والقسم الخامس أن يدخل التنوين مع الألف واللام، وفيما لا ينصرف وعلى الفعل كل هذا يفعله الشعراء للضرورة مثل قول العجاج:

مـــا هـــاج أحزانًـــا وشـــجوًا قـــد شـــجا مـــــن طلـــــل كـــــالأتحمى أنهجًـــــا[٢]

ومثال اجتماعهما مع الألف واللام قول جرير:

* سُقيـــتِ الغيـــثَ أيتهـــا الـخيـــامُ[٣] *

وقد قرأ بعض القراء: (وتظنون بالله الظنونا)[٤]، و(الرسولا)[٥] بالتنوين[٦].

ومثال دخوله على ما لا ينصرف قراءة بعضهم: (سلاسلًا)[٧][٨].

ومن علامات الاسم النداء والإسناد إليه نحو: زيد منطلق[٩]، ونلاحظ من علامات الاسم أن الثمانيني سار على نهج السابقين.

وذهب الثمانيني إلى أن الاسم يكون عبارة عن جثة وحدث، فمثال الجثة: زيد وعمرو

---

(١) من الرجز لرؤبة في ملحقات الديوان ص١٨١، وانظر: الكتاب ٢/ ٣٧٥، ٤/ ٢٠٧، والخصائص ٢/ ٩٦، وإحدى روايتي الكتاب للبيت عساكن ويسمى بتنوين الترنم.

(٢) الرجز للعجاج في ديوانه ص٣٤٨، وانظر: الكتاب ٤/ ٢٠٧، ومغني اللبيب ١/ ٤١٢، وشرح المفصل ٦/ ١١٤، والخصائص ١/ ١٧١.

(٣) من الوافر، ديوان جرير ص٤١٦، وانظر: الكتاب ٤/ ٢٠٦، وشرح المفصل ٥/ ٢٩٢، ٨/ ٨.

(٤) سورة الأحزاب من الآية (١٠).

(٥) سورة الأحزاب من الآية (٦٦).

(٦) انظر: الحجة في القراءات السبع ص٢٨٩، والكشاف للزمخشري ٣/ ٥٢٧.

(٧) سورة الإنسان من الآية (٤)، وهي قراءة المدنيين والكسائي انظر: النشر في القراءات العشر ٢/ ٣٩٤، والكشاف ٤/ ٦٦٧.

(٨) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦٤- ١٦٥، والفوائد والقواعد ص١٣- ١٤.

(٩) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦٦.

والجثة هو الاسم خاصة، وما عداه فهو حدث نحو: إكرام وإحسان[١].

وتحدث عن وظيفة الاسم بأنه ما أخبر به وعنه وحدّث به وعنه وأسند وأسند إليه ويخبر عنه بشيئين باسم وفعل، فإذا أخبرت عنه بفعل صار الاسم مسندًا إليه (فاعل)، وإذا أخبر عنه باسم أخّرت الخبر، وجعلته مسندًا، وصار الاسم المخبر عنه مسندًا إليه، وصارت العلاقة بين المسند والمسند إليه علاقة تلازمية[٢].

ومن خلال ما سبق نخلص إلى أن الثمانيني جعل العناصر الأساسية المكونة للجملة الاسمية ركنين لا يستغني أحدهما عن الآخر ليشمل بالمسند والمسند إليه مجموعة من الوظائف النحوية فمن ذلك الاسم المبتدأ والمبني عليه نحو: زيد أخوك، فالأخ خبر عن زيد، وحديث عنه، ومسند إليه، وزيد مخبر عنه بالأخ ومحدث عنه بالأخ ومسند إليه الأخ[٣].

ونلاحظ من تناول الثمانيني للمسند والمسند إليه افتقار كل منهما للآخر ليكوّنا كلامًا مفيدًا، وجعل الكلام المفيد يتكون من اسمين أو من اسم وفعل فلا يتأتى من فعلين ولا حرفين ولا اسم وحرف ولا فعل وحرف ولا كلمة واحدة لأن الإفادة إنما تحصل بالإسناد وهو لابد له من طرفين مسند ومسند إليه[٤].

ونلاحظ أيضًا أنه قسّم الجملة إلى قسمين اسمية وفعلية نحو: زيد أخوك، ويخرج عمر، وهذا هو التقسيم الشائع عند معظم النحاة إلا الزمخشري الذي أشار إلى أن الجملة تأتي على أربعة أضرب فعلية واسمية وشرطية وظرفية[٥].

---

(١) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦٥، والفوائد والقواعد ص١٤.

(٢) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦٦، والفوائد والقواعد ص١٥.

(٣) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦٦، والفوائد والقواعد ص١٥.

(٤) انظر: همع الهوامع في شرح جمع الجوامع للسيوطي ١/ ٤٦.

(٥) انظر: شرح المفصل ١/ ٨٨.

وسمّى الثمانيني الخبر مبنيًّا والمبتدأ مبنيًّا عليه، وهو بذلك يخالف سيبويه الذي جعل المبتدأ مسندًا والخبر مسندًا إليه[١]، وقال سيبويه في موضع آخر: «المبتدأ الأول والمبني ما بعده عليه فهو مسندٌ ومسند إليه»[٢].

وتحدث الثمانيني عن أن الاسم قد يكون مفردًا وقد يكون مضافًا، فالمفرد: نحو رجل وزيد والمضاف نحو: عبد الله، وأضاف أن المتضايفين يدل كل واحد منهما على معنًى فعبدُ يدل على المملوك والله يدل على المالك، فإن سميت بمجموعهما مسمى دل مجموعهما على معنى ثالث لا يدل عليه كل واحد منهما[٣].

ومن دلالة الاسم عند الثمانيني أنه قد يكون عاملًا ومعمولًا، فإما أن يكون فعلًا وفاعلًا أو مبتدأ وخبرًا أو جارا ومجرورًا أو ناصبًا ومنصوبًا فتناول بذلك التركيب في الاسم، وجعله محكيًا في الإعراب نحو قولهم: هذا شابَ قرناها، وهذا برقَ نحرهُ، ومررتُ بتأبط شرًّا وإذا سميت بالمبتدأ وخبره قلت: ومررتُ بزيدٌ منطلق، وإذا سميت بالجار والمجرور قلت: هذا بزيدٍ ولو سميت بالناصب والمنصوب قلت: هذا أن زيدًا[٤].

ويتضح لنا من كلام الثمانيني أن الاسم عنده لا يكون مفردًا فقط بل يكون مضافًا أو مركبًا تركيبًا إسناديًا الذي يعامل كالمفرد في إعرابه، ولكنه محكي، أي يعرب بعلامات مقدّرة منع من ظهورها الحكاية.

وبيّن الثمانيني أن النحاة اختلفوا في حدّ الاسم[٥]:

---

(١) انظر: الكتاب ١/ ٧٨.

(٢) الكتاب ١/ ١٢٦.

(٣) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦٦، والفوائد والقواعد ص١٥.

(٤) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦٧، والفوائد والقواعد ص١٥، ١٦.

(٥) لم يحد سيبويه الاسم حدًا يفصله عن غيره بل ذكر أمثلة نحو: رجل وفرس. انظر: الكتاب ١/ ١٢.

فقال قوم: حدّ الاسم ما أفاد مع (اسم) مثله على وجه من الوجوه[١].

وقال قوم: حدّ الاسم ما استحق التنوين في أول وضعه.

فإذا عورضوا بالأسماء المبنية قالوا: إنما بنيت هذه الأسماء لمشابهة الحروف، ولو نزعنا منها شبه الحروف لعاد إليها التنوين.

وقال قوم: (كلّ كلمة دلّت على معنى في نفسها مجرد من زمان مخصوص فهي اسم)، وإنما قال: (كل كلمة) تحرزًا من الصوت، كصرير الباب، وما أشبه ذلك[٢].

وقال: (دلت على معنى في نفسها) تحرزًا من الحرف.

وقال: (مجرد من زمان مخصوص) تحرزًا من الفعل، وليدخل المصادر في حد الأسماء، لأن المصدر يدل على زمان مبهم.

وقد اعترضوا على هذا الحدّ بقولهم: (خُفُوقُ النَّجْمِ) لأنه يدل على الوقت. وعلى (الخَفَقان)، فهذا قد دلّ على شيئين.

واعترضوا أيضًا بـ(مَنْ)، لأنه في الشرط يدل على الاسم وعلى الشرط، وفي الاستفهام يدل على الاسم وعلى الاستفهام، وهذا يبطل الحدّ (لأن الحدّ) (ما دل على مسمى) فقط، فإذا دلّ على المسمى ومعنى آخر، فقد بطل أن يكون حدًّا.

والجواب عن (مَنْ) أنها إنما دلّت على الشرط لتضمنها معنى حرفه، ولو نزعنا عنها التضمن لم تدل إلا على المسمّى فقط، ودلّت على الاستفهام، لتضمنها معنى حرف الاستفهام، ولو أبطلنا هذا التضمن منها لم تدل إلا على المسمّى فقط، فقد بان لك أنّ هذا الاعتراض ليس بصحيح؛ لأن (مَنْ) دلّت على معنيين من وجهين، وإنما يكون طعنًا في الحدّ، إذا دلّ على معنيين

---

(١) قال ابن مالك: الاسم كلمة يسند ما لمعناها إلى نفسها أو نظيرها. التسهيل ص٣.

(٢) انظر: شرح السيرافي ١/ ٥٣، وشرح المفصل ١/ ٢٢.

من وجهٍ واحدٍ، وهذا لا يوجد مثله في اللغة.

و(خُفوقُ النَجْم) دلّ على الزمان بوضع العرب له دليلًا على ذلك، ودلّ على الخفقان؛ لأنه مشتق منه، ونحن لا نراعي المشتق منه، فصار هذا مثل قولنا: (ضارب)، لأنه يدل على الضرب من حيث اشتق منه، ويدلّ على المضروب، لأنه يقتضيه، والعرب لم تضعه ليدلّ على هذين، ولا على أحدهما، وإنما وضعته ليدلّ على من أحدث الضرب فقط، فينبغي أن يراعى في الحد الأوضاع، لا ما يقتضيه ولا ما يشتق منه[١].

ونلاحظ من كلام الثمانيني أنه جعل أسماء الشرط والاستفهام والظروف ضمن الأسماء في الحد الذي وضعه في تعريف الاسم، وهذا ما ذهب إليه الأسبقون كما ذكرت.

واستطرد الثمانيني أن الاسم على ضربين: اسم يدل على مسمّى، ويدل على معنى كزيد وما أشبهه كاللقب، فأما الذي يدل على معنًى فهو الصفة نحو: أسود وقصير، وفرّق بين اللقب والاسم؛ إذ إن اللقب يجوز تغييره وتبديله، وأما الاسم فلا، فلو غيرت سعيدًا بجعفر لم تكن كاذبًا، أما لو وصفت طويلًا بأنه قصير لكان هذا نقضًا للغة وكذبًا فعلمت بأن هذا ليس بلقب[٢].

وبين الثمانيني أن هناك فرقًا بين علم الشخص واسم الجنس وعلم الجنس، فعلم الجنس غير مختص، ويطلق على الجنس كله كأسامة للأسد وأبو الحصين للثعلب، أما علم الشخص فيدل على علم بعينه كزيد وطلحة[٣].

---

(١) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦٨- ١٦٩، وانظر: الفوائد والقواعد ص١٧.

(٢) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦٩- ١٧٠، والفوائد والقواعد ص١٨.

(٣) انظر: شرح اللمع ١/ ١٦٦- ١٧٠، والفوائد والقواعد ص١٥- ١٨. وانظر: الكتاب لسيبويه ٢/ ٩٣- ٩٤، والخصائص لابن جني ٢/ ٣٠١- ٣٠٢.

أما اسم الجنس فهو يقع على القليل والكثير، كفرس وحمار وتراب وشعير ونخل، ويحتمل التعريف والتنكير فإذا قلت: رجلٌ فهو اسم جنس نكرة وإذا قلت: الرجل فهو اسم معرفة وتكون «أل» فيه إما جنسية أو عهدية، وإذا نقلت هذه الأجناس وسميت بها كما سميت بزيد وجعفر لصارت ألقابا وجاز تغييرها وتبديلها، وأما لو سميت التراب بأنه ماء لكان هذا نقضًا للغة[١].

وقال ابن جني: حسبك بالجنس سعة وعمومًا[٢].

ومن خلال ما سبق يتضح أن هناك فرقًا بين علم الجنس واسم الجنس فالأول معرفة أبدًا والثاني يحتمل التعريف والتنكير.

وذكر الثمانيني أن المصدر واحد فلا يجوز تثنيته ولا جمعه؛ لأنه اسم جنس وهو كالفعل يجري مجرى الجنس، والجنس لا نهاية تُعرف له، وما لا نهاية له فالزيادة عليه محال، والجنس لا آخر له يعرف، وما لا تعرف كميته ومقداره فالزيادة عليه محال، أما إن اختلفت أنواعه جازت تثنيته وجمعه كقمت قيامين[٣].

وبيّن الثمانيني أن من الأسماء ما يشكل على المتعلم، ويحتاج المتعلم فيها إلى رياضة، فمن ذلك:

(مَنْ) حيث ما يدل على أنها اسم دخول حرف الجرّ عليها، وإضافة ما قبلها إليها، إذا قلت (بمَنْ مررت؟ وغلامُ مَنْ عندك؟)، وأنك تخبر عنها، إذا قلت (مَنْ في الدار؟)، وأنها عبارة عن شخص.

---

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص١٨، وشرح اللمع ١/ ١٧٠، والخصائص ٢/ ٤٥٠، واللمع ص٤٩.

(٢) انظر: المحتسب ١/ ٨١.

(٣) انظر: شرح اللمع ١/ ٢٧٨.

و(**كَمْ**) حيث يدخلها حرف الجرّ.

و(**ثَمَّ**) حيث يدخلها حرف الجر.

و(**حَيْثُ**) أيضا يدخلها حرف الجرّ، وتضاف إلى الجملة التي بعدها.

و(**مَتَى**) يدخلها كذلك حرف الجرّ، تقول (إلى متى تُقيم؟)، و(متى جئْتَ).

و(**أيّان**) بمعنى (متى).

و(**أيْنَ**) اسم، لأن حرف الجرّ يدخله إذا قلت: (مِنْ أيْنَ أقبلت؟) وهو عبارة عن مكان كما كانت (**متى**) عبارة عن زمان.

و(**أنّى**) بمعنى (من أينَ) كقوله تعالى: ﴿أَنَّىٰ لَكِ هَٰذَا﴾[1]، أي: مِنْ أين لكِ هذا؟

و(**إذْ**) زمان ماض كأمس، وهو يضاف إلى ما بعده من الجمل، ويضاف إليه، إذا قلت: (جئت قبل إذْ جئْتَ، وبعد إذْ خرجت).

و(**إذا**) هي زمان مستقبل، وتضاف إلى الجملة التي بعدها، وتضيف إليها، تقول: أجيئك بعد إذا تقوم، وأخرج قبل إذا خرجت.

فأما (**كَيْفَ**) فالذي يدلّ على كونها اسمًا أن (قُطْرُبًا) حكى عن بعض العرب أنه أدخل حرف الجرّ عليها، فقال: (انظُرْ إلى كيْفَ يصْنَعُ)[2].

وبيّن الثمانيني أن «الأخفش حكى أن قومًا من العرب يقولون: (على كيف تبيعُ الأحمرين؟) فيدخلون عليها حرف الجرّ، وهذا دليل من طريق السماع»[3].

---

(١) من الآية (٣٧) سورة آل عمران. وانظر: الفوائد والقواعد ص١٨- ١٩، ٨١٧، وشرح اللمع ١/ ١٧٠- ١٧٢.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص١٨- ١٩، ٨١٧، وشرح اللمع ١/ ١٧٠- ١٧٢.

(٣) انظر: شرح اللمع ١/ ١٧١، والفوائد والقواعد ص١٩.

وأضاف: «فأما طريق القياس، فالذي يدلّ على أنها اسم أنها تُجاب بالاسم إذا قيل: (كَيْفَ زَيْدٌ؟) قيل: (صالح، أو مريض)، والاسم لا يكون إلا جوابًا لاسم، وأنك تبدل منها الاسم، تقول: (كيف زيد أخارج أم مقيم؟)، والاسم لا يُبدل إلا من الاسم، وأنها سؤال عن حال، والحال لا تكون إلا اسما، فإذا وجدت الجمل في مواضع الحال، فذلك مجاز وليس بحقيقة.

والذي يدلّ على أن (كَيْف) اسم أنك تقول: (كيف زيد؟) فيكون كلامًا مستقلًا»[1].

ويتضح من كلام الثمانيني أنه جعل أسماء الاستفهام والظروف من الأسماء، مؤكدًا بذلك التقسيم الثلاثي لأقسام الكلام، ليس كمن ذهب إلى رباعيته أو سباعيته كما وضّحت سابقًا.

(١) الفوائد والقواعد ص١٩، وشرح اللمع ١/ ١٧٢.

* الفعل:

وأما الفعل عند الثمانيني فيدّل باشتقاقه على الحدث وبصيغته على الزمن، وهو ما أخبر به ولم يخبر عنه، فهو مسندٌ ولم يسند إليه نحو: قام زيدٌ، ويذهب عمرو، فيذهب خبر لعمر وحديث عنه ومسند إليه[١].

وقال: «ولو أسندت إلى الفعل فعلًا فقلت: (كتَبَ خرَجَ) فجعلت (كتب) خبرًا عن (خرَج)، كما جعلت (قام) خبرًا عن (زيد) لم يجز، لأنه لا يفيد.

واعلم أن الخبر والإسناد في الفعل بخلافهما في الاسم، لأنّ الخبر والإسناد والحديث في الاسم بمعنى واحد، والحديثُ والخبرُ في الفعل أخصّ من الإسناد، لأنهما يفتقران إليه، ويدخلان فيه.

والإسناد أعم منهما، لأنه يستغنى عنهما، فإذا قلت: (قام زيْدٌ) فـ(قام) خبر عن (زيد)، وحديث عن (زيد)، ومسند إلى (زيد)، فقد رأيت كيف دخل الخبر والحديث في الإسناد وافتقر إليه»[٢].

ومن هذا يتضح لنا ما يلي:

أولًا: الفعل يدل على الحدث بمادة اشتقاقه ونعني هنا (المصادر) وهذا ما أكده سيبويه عندما قال: «الفعل أمثلة أُخذت من لفظ أحداث الأسماء»[٣].

وقوله أمثلة أراد به أبنية لأن أبنية الأفعال مختلفة، ولفظه هذا يؤكد على أن الفعل بأحواله الثلاثة يدل على الحدث، وفي ذلك يقول الرضي في بيانه لدلالة الفعل الماضي: «إن الحدث

---

(١) انظر: شرح اللمع ١/ ١٧٢، والفوائد والقواعد ص٢٠، وانظر: الكتاب ١/ ١٢، والخصائص ٣/ ١٠٠.
(٢) الفوائد والقواعد ص٢١، شرح اللمع ١/ ١٧٣.
(٣) الكتاب ١/ ١٢.

مدلول حروفه المرتبة، ولإخبار عن حصول ذلك الحدث في الزمن الماضي مدلول وزنه الطارئ على حروفه، والوزن جزء اللفظ: إذ هو عبارة عن عدد الحروف مع مجموعة الحركات والسكنات... فهو إذن كلمة مركبة من جزأين يدل كل واحد منهما على جزء معناه»[(١)].

ثانيًا: أن الفعل يدل بصيغته على الزمن أي أبنية الأفعال تدل بصيغتها على أزمنة ثلاثة؛ ماضٍ ومضارع وأمر وهذا ما ظهر في قول الثمانيني: «والأزمنة ثلاثة: ماضٍ، وحاضر، ومستقبل.

فالماضي: أمس وما كان في معناه، والحاضر: الآن والساعة، والمستقبل: غدًا.

والأفعال ثلاثة: ماض لا غير، ومستقبل لا غير، وحاضر يصلح للحال والاستقبال، فإذا حسن مع الفعل (أمس) فهو ماض»[(٢)].

وهكذا فإن الفعل يدل على الزمن دلالة وظيفية صرفية مطردة تأتي على ا لمستوى الصرفي من شكل الصيغة بما فيها من لواصق وزوائد على المادة، قال ابن السّراج: «الفعل ما دّل على معنى- يقصد حدثًا- وزمانًا، وذلك الزمان إما ماضٍ، وإما حاضر، وإما مستقبل، وقلنا وزمان لنفرّق بينه وبين الاسم الذي يدل على معنى فقط»[(٣)].

وقال الزمخشري: «الفعل ما دّل على اقتران حدث وزمان»[(٤)].

وجعل الثمانيني الماضي على ضربين فقال عنه: «وهو على ضربين: ماضٍ في اللفظ والمعنى، وماض في المعنى لا في اللفظ. فإذا حسن مع الفعل (أمْسِ) وليس في أوله (لم) فهو

---

(١) شرح الكافية للرضى ١/ ٥.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٣، ١٥٥، وشرح اللمع ١/ ١٧٥- ١٧٦، ٣٢١.

(٣) الأصول في النحو ١/ ٣٨.

(٤) شرح المفصل ٧/ ٢.

ماضٍ في اللفظ والمعنى، نحو: قام أمس. وإذا حسن مع الفعل (أمْس) وفي أوله (لم) فهو ماضٍ في المعنى لا في اللفظ، نحو: لم يقمْ أمْس، ولم يجلسْ أولَ مِن أمْس»[١].

واستخدم الثمانيني من أصول العربية (خلع الأدلة) في (لم) فقال: «واختلف النحويون في تقدير (لم) فقال بعضهم: (لم) موضوعة لنفي الماضي، وهي عاملة فدخلت على لفظ الماضي فنفته، ولم يكن عملها فيه فجعل مكان لفظ الماضي لفظ المضارع ليصحّ تأثيره فيه.

وقال بعضهم: دخلت (لم) على لفظ المضارع فعملت فيه الإعراب، ونقلت النفي إلى الماضي»[٢].

واستظهر ابن يعيش هذا الرأي وعلله بقوله: «لأن الغالب في الحروف تغيير المعاني لا الألفاظ»[٣]، وقال المبرد: «ومنها (لم) وهي لنفي الفعل الماضي ووقوعها على المستقبل من أجل أنها عاملة وعملها الجزم ولا جزم إلا لمعرب»[٤].

وقال الثمانيني أيضًا عن زمني المضارع والأمر: «المستقبل على ضربين:

مستقبل في اللفظ والمعنى، ومستقبل في المعنى لا في اللفظ.

فأما (المستقبل في اللفظ والمعنى) فالأمر كله، والنهي، والدعاء بلفظ اللام، ولفظ النهي، وما اقترن به السين، أو سوف، أو غد، أو نون التوكيد، أو أنْ، أو لَنْ، أو حرف الشرط مع حرف المضارعة، أو حرف الشرط مع (لَمْ)، وجواب الشرط إذا كان في أوله إحدى الزوائد الأربع.

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٣، ١٥٥، وشرح اللمع ١/ ١٧٦، ٣٢١.

(٢) الفوائد والقواعد ص١٥٥، وشرح اللمع ١/ ٣٢١، ٣٢٢، وانظر: الكتاب ٢/ ٣٠٥، وشرح المفصل ٨/ ١٠٩-١١٠.

(٣) شرح المفصل ٨/ ١١٠.

(٤) المقتضب ١/ ٤٦.

مثال الأمر: اجلسْ، واضربْ، ليقْعُدْ، وليُكرمْ زيدٌ عمْرًا.

مثال النهي: لا تقم، ولا تجلس، لا يضرب زيد عمرًا.

والدعاء، إذا كان بلفظ الأمر، قولك: ليقطع اللهُ يدَ زيدٍ، وكذلك بلفظ النهي كقولك: لا يغْفر اللهُ للكافر.

مثال السين: سيذهب وسوف يأكل. و(غد)، نحو: يصلي غدًا.

ونون التوكيد: هل يذهبَنَّ (عمرُو)، هل يقومَن زيد.

ومثال أن ولن: أريد أنْ تذهب، ولن يقوم عمرو.

وحرف الشرط مع حرف المضارعة وجوابه إذا كان فيه حرف المضارعة: إنْ تذهبْ أذهبْ، إنْ تزُرْني أُكْرمك، وكذلك: قُم أُكرمْك،وأين بيتُك أزرْكَ، وليت لي مالًا أُنفقْه، وألا تزورني تُصِبْ خيرًا، ولا تنقطع عنّي أصلْكَ.

ومثال الشرط مع (لم): إنْ لم تقُمْ لم أَقُمْ.

وكل هذا الذي ذكرته مستقبل في اللفظ وفي المعنى.

فأما (المستقبل في المعنى) لا في اللفظ، فالماضي إذا دخل عليه حرف الشرط، نحو: إن قام قمت، وإن ذهب ذهبت، وإن قام زيد زاره عمرو.

والذي يدل على أن هذا مستقبل في المعنى حسن دخول (غد) معه، تقول: إن قام زيد غدًا أكرمتُه.

والدعاء إذا كان بلفظ الماضي نحو قولهم: غفَرَ اللهُ لزيد، ولعَنَ اللهُ الكافرَ.

وأما المشترك فهو الذي في أوله إحدى الزوائد الأربع، وليس معه قرينة تخصصه لحاضر، ولا مستقبل، فنحو: (أفعل أنا، ونفعل نحن، وتفعل أنت، أو هي، ويفعل هو).

هذا يُسميه قوم (مشتركًا)، لأنه يصلح للحاضر والمستقبل، ويسميه قوم (مضارعًا)، لأنه يضارع الأسماء، أي: يشابهها، فإنْ أردت إخلاصه بالحاضر قرنته بـ(الآن)، و(الساعة)، فقلت: يقوم الآن، ويقوم الساعة، فيتخصص بالحاضر، ويبطل الاشتراك.

وإنْ أدرت إخلاصه للمستقبل قرنته بالسين أو بسوف أو غد، فقلت: سيقوم، وسوف يقوم، ويصلي غدًا، فيخلص بكل واحد من هذه القرائن للاستقبال، ويبطل منه الاشتراك الذي كان فيه.

وقال قوم: إذا تعرّى هذا الفعل من القرائن كان للحاضر حقيقة؛ لأنه إذا أريد به الاستقبال، فلابدّ معه من قرينة»[(١)].

ويتضح مما سبق أن الثمانيني قد ربط المبنى بالمعنى وأن الفعل يدل دلالة عقلية وتلازمية على الفاعل، لأن الفعل يقتضي فاعلًا، وظهر ذلك من إشارته عندما ذكر «(قم)، فيكون الفعل مسندًا إلى ضمير المأمور،ولا يجوز أن يكون خبرًا ولا حديثًا.

وتقول: (لا تجلِسْ) فالفعل مسند إلى ضمير المنهيّ، وتقول: (هل تجلسُ؟) فالفعل مسند إلى ضمير المستفهم، وكل هذا ليس بخبر ولا حديث، لأنه لا يدخله التصديق والتكذيب»[(٢)].

ويشير ابن جني إلى الدلالات الثلاث التي تدّل عليها الأفعال، وهي الدلالة على الحدث والزمن والفاعل، وذلك في معرض بيانه للدلالة اللفظية والصناعية فيقول: «منه جميع الأفعال ففي كل واحد منها الأدلة الثلاثة ألا ترى إلى (قام) ودلالة لفظه على مصدره، ودلالة بنائه على زمانه، ودلالة معناه على فاعله»[(٣)].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٣- ٢٥، ١٥٥- ١٥٧، وشرح اللمع ١/ ١٧٦- ١٧٨، ٣٢١- ٣٢٣.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢١، ١٥٦، وشرح اللمع ١/ ١٧٣، ٣٢٢.

(٣) الخصائص ٣/ ٩٨.

ويقارن ابن جني بين هذه الدلالات من حيث القوة فجعل أقواهن الدلالة اللفظية ثم تليها الصناعية ثم تليها المعنوية... وإنما كانت الدلالة الصناعية أقوى من المعنوية من قبل أنها وإن لم تكن لفظًا فإنها صورة يحملها اللفظ، ويخرج عليها ويستقر على المثال المعتزم بها... وأما المعنى فإنما دلالته دلالة لاحقة بعلوم الاستدلال، وليست في حيّز الضروريات كـ(ضرب) قد عرفت حدثه وزمانه، ولابد له من فاعل، فدلالة الفعل على فاعله دلالة اقتضاء أو لزوم[١]. أو كما يقول السيوطي: «ودلالة الصيغة هي المسماة دلالة التضمين والدلالة المعنوية هي المسماه دلالة اللزوم»[٢].

وقد أدرك الثمانيني القيمة الدلالية للزوائد عندما تحدث عن علامات الفعل فقال: «ومن علامات الفعل أنْ يحسن معه (قَدْ)، نحو: قدْ ذهَب، وقَدْ يذْهَبُ.

و(قد) إنما تدخل على الماضي والمضارع، ولا يجوز أن تجمع (قد) مع السين ولا مع سوف؛ لأن (قد) للحال، والسين، وسوف تخلصان الفعل للاستقبال، ولا يجوز أن يكون الفعل الواحد للحال والاستقبال في حال واحد.

ولا يجوز أن تدخل (قَدْ) على (لَنْ) لأن (لن) تنفي المستقبل، و(قد) تثبت الحال، ولا يجوز أن يكون الفعل منفيًّا مثبتًا في حالة واحدة، ولا يجوز أن يكون للحال والاستقبال.

وإنْ شئت أن تقول (لَنْ) تنفي المستقبل، فلم يبق شيء تثبته (قدْ) وتقربه من الحال.

ولا تدخل (قد) على (ما)، لأن (ما) قد نفت الحال، و(قد) تثبت الحال، والفعل لا يكون مثبتًا منفيًّا في حالة واحدة، ولا تدخل (قد) على (لا)، لأن (لا) تنفي المستقبل، فلم يبق شيء تثبته (قد).

---

(١) انظر: الخصائص ٣/ ٩٨- ٩٩.

(٢) الاقتراح ص٣٨.

ولا يجوز أن تدخل (قد) على الأمر والنهي، لأن الأمر والنهي لم يقعا بعد، فلم يكن فعل تقرّبه (قد) وتثبته للحال.

ومن علامات الفعل أن يحسن معه السين أو سوف.

ولا يجوز أن تدخل السين وسوف على (الماضي)؛ لأن الماضي لا يصير مستقبلًا، وإنما يدخلان على فعل يصلح للحال والاستقبال فيدل دخولهما على أن الفعل منتظر لم يقع بعد.

ولا تدخل السين ولا سوف على (الأمر)، لأن الأمر إنما هو لما لم يقع ليوقع، فاستغني به عن السين وسوف.

ولا تدخل السين ولا سوف على (النهي)؛ لأن النهي إنما هو الكفّ عن فعل، ولا يوقع في الاستقبال، فالسين وسوف يوجبان الإثبات، والنهي يوجب النفي، ومحال أن يكون الفعل مثبتًا منفيًّا.

ومن علامات الفعل أن يكون معه لم، أو لن، أو أن»[1].

ويتضح من ذلك أن الصيغة المفردة للفعل لها دلالة خاصة مكتسبة من الصيغة تحرزًا من الدلالة الزمنية المكتسبة من وضع الصيغة في سياقها التركيبي، وهو ما يسمّى بالزمن النحوي حيث يخلص المضارع مثلًا للدلالة على الاستقبال بدخول (السين وسوف ولن) عليه، أو يتحول المضارع من دلالة على الحال أو الاستقبال إلى دلالة على المضي بدخول لم ولما عليه، كما يتحول الماضي للدلالة على المستقبل بدخول إذا الشرطية عليه وكذلك بدخول إن الشرطية الجازمة.

واستطرد الثمانيني في علامات الفعل فقال: «ومن علامات الفعل أن يكون (أمرا) مشتقا

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢١- ٢٢، وشرح اللمع ١/ ١٧٣- ١٧٤.

من مصدر أو (نهيًا) مشتقًا من مصدر، نحو: (قم، ولا تقم).

وإنما قلت: (مشتقًا من مصدر) تحرزًا من (صَهْ)، لأن (صَهْ) أمر بمعنى: اسكت، و(مه) أمر بمعنى: كُف، وليسا مشتقين من مصدر، فلهذا لم يكونا فعلين.

ومن علامات الفعل أن يتصرف، وينتقل في الأزمنة، نحو: (ضرب، يضرب، ضربًا)، و(أكرم، يكرم، إكرامًا).

وإذا كان الماضي على أربعة أحرف ضممت أول المستقبل، نحو: (دحرج، يُدحرج)، (كسّر يُكسّر)، و(أكرَم يُكرم)، و(خاصم يُخاصم).

وإذا نقص الماضي عن أربعة أحرف أو زاد عليها فتحت أول المستقبل، نحو (استخرج يَسْتخرجُ)، و(انطلق يَنْطلِقُ)، و(ضرب يضْرِبُ).

ومن علامات الفعل أن يكون مشتقًا من مصدر، يدل على زمان مخصوص، والمصدر هو الكلمة الثالثة من تصرّف الفعل، نحو (الضرب) من: ضرب يضرب ضربًا، (والإكرام) من أكرم يكرم إكرامًا، و(الدّحرجة) من دحرج يُدحرج دحرجة، و(التكسير) من كسّر يكسّر تكسيرًا»[(١)].

وقد ذكر الثمانيني أن المضارع تدخل في أوله إحدى الزوائد الأربع، وليس معه قرينة تخصصه بحاضر، ولا مستقبل نحو أفعل ونفعل وتفعل ويفعل[(٢)].

وأضاف: ومن الناس من يسميه مشتركًا لأنه يصلح للحاضر والمستقبل، ومنهم من يسميه مضارعا لمضارعته ومشابهته الاسم[(٣)]، وقد استخدم الثمانيني (خلع الأدلة) لبيان هذه

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٢- ٢٣، وشرح اللمع ١/ ١٧٥.

(٢) انظر: الفوائد والقواعد ص١٥٧، وشرح اللمع ١/ ٣٢٣.

(٣) انظر: الفوائد والقواعد ص١٥٧، وشرح اللمع ١/ ٣٢٣.

المسألة فقال: «فإن أردت إخلاصه للحاضر قرنت به الآن أو الساعة، وإن نقلته للمستقبل قرنت به السين وسوف، وإذا تجرد من علامات الحال والاستقبال كان مشتركا، وجعلناه للحاضر من باب التغليب، ومن الناس من قال: هو للحاضر حقيقة وله وُضِع، فالاستقبال يحتاج إلى دليل السين وسوف، والحاضر لا يحتاج إلى دليل وهو الأصل؛ لأن الأصل لا يحتاج إلى دليل»[(١)].

ومما سبق يتضح أن الفعل يدل على الزمن على المستوى الصرفي من شكل الصيغة التي يرد عليها بما فيها من لواصق وزوائد على المادة الأصلية، ونبّهت حينئذٍ إلى أن هذه الدلالة مكتسبة من الوضع الإفرادي لتلك الصيغ فرقا بينها وبين الدلالة الزمنية المكتسبة من وضع الصيغة في سياقها التركيبي.

ومعلوم أن دلالة الفعل على الزمن تختلف عن دلالة الظرف عليه، فالظروف تدل بذاتها على وقت معين من الزمان، فليست دالة على حدث يقع في الزمان بل هي اسم لأجزائه[(٢)]، ولذلك وجدنا الثمانيني يقرر أنّ الفعل إذا اقترن بظرف من الزمان وجب ألا يتعارض مع زمان الفعل، وإلا كان الكلام محالًا لتضارب الزمنين.

والزمن الذي تدل عليه الأفعال لا يُحدّ تحديدًا حاسمًا، فقد تتداخل صيغه المختلفة دلاليا طبقا للأسلوب والتركيب الذي ترد فيه.

فالفعل الماضي يدل ببنائه على الزمن الماضي، فإذا قال: ذَهَب، فهو دليل على أن الحدث فيما مضى من الزمان[(٣)]، ولكن الفعل الماضي قد يتحوّل إلى الدلالة على الاستقبال في أسلوب

---

(١) الفوائد والقواعد ص١٥٧، وشرح اللمع ١/ ٣٢٣- ٣٢٤.

(٢) انظر: أسرار النحو في ضوء أساليب القرآن د. محمد يسري زعير ص١٤٧.

(٣) الكتاب ١/ ٣٥، وانظر: ١/ ١٢.

الدعاء مثلًا؛ لأن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي، وهما يختصّان بالزمن المستقبل، قال سيبويه: «واعلم أن الدعاء بمنزلة الأمر والنهي»[١]، أي أن العرب تستخدم صيغة الماضي في الدعاء مساوية لصيغة المضارع المجزوم بلام الأمر، واستعمال الماضي في الدعاء لأنه أبلغ في وقوع الحدث من المضارع المشكوك في وقوعه، والزمن هاهنا ليس زمن صيغة الماضي الصرفية المجردة، وإنما هو زمن جملة الدعاء، فجاء الفعل بصيغة الماضي والمعنى للاستقبال[٢].

كما يتحوّل الماضي إلى الدلالة على المستقبل مع (إذا) الشرطية في نحو قوله تعالى: ﴿إِذَا جَآءَ نَصْرُ ٱللَّهِ وَٱلْفَتْحُ﴾[٣]، وتقول: إنْ جاء زيد فأكرمْه، فيدل على المستقبل، ولا يجوز (فعلتُ) في موضع (أفْعَل) إلا في مجازاة، نحو: إن فعلتَ فعلتُ[٤]، لأن الشرط يخلصه للاستقبال، قال ابن جني: جئت فيه- أي الشرط- بلفظ الماضي الواجب تحقيقا للأمر، وتثبيتا له، أي إن هذا وعدٌ موْفِيّ به لا محالة، كما أن الماضي واجب ثابت لا محالة[٥].

أي إن (إذا) ظرف لما يُستقبل من الزمان متضمن معنى الشرط، أو حرف للفجاءة، وتكون (إذْ) مثلها ظرفية وفجائية، ولكن إذا فيما يستقبل بمنزلة (إذْ) فيما مضى[٦].

وكذلك (إنْ) الشرطية الجازمة تدل على المستقبل، في حين تدل (إذ) الظرفية على

---

(١) السابق ١/ ١٤٢.

(٢) انظر: التعبير الزمني عند النحاة منذ نشأة النحو حتى نهاية القرن الثالث الهجري، لعبد الله بن خلخال، رسالة دكتوراه بكلية الآداب- جامعة القاهرة، سنة١٩٨١م، ص٥٤.

(٣) سورة النصر آية (١).

(٤) الكتاب ٣/ ٥٥، وانظر قوله في موضع آخر: وقد يقال: إن أتيتني آتك، وإن لم تأتني أجْزك؛ لأن هذا في موضع الفعل المجزوم، وكأنه قال: إن تفعل أفعل. ٣/ ٦٨. وانظر: شرح اللمع ٢/ ٧٠٨- ٧٠٩.

(٥) انظر: الخصائص ٣/ ١٠٥، ٣٣١.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ٦٠، وانظر: ٣/ ١١٩.

المضي[١]. وقال الثمانيني: «إذ التي كانت للماضي»[٢].

وأما المضارع فقد وُضع بناؤه للدلالة على الحال والاستقبال[٣]، ولكنه قد يتحوّل إلى الدلالة على الزمن الماضي إذا دخلت عليه أداة الجزم (لم)، وفي ذلك يقول سيبويه: «لم، وهي نفيٌ لقوله: فعَل»[٤]، لأنه إذا قال: فعَل فإنّ نفيه: لم يفعل[٥].

قال ابن هشام: «لم: حرف جزم لنفي المضارع وقلبه ماضيًا نحو ﴿لَمْ يَلِدْ وَلَمْ يُولَدْ﴾ الآية»[٦]. وقال الثمانيني: «دخلت لم على المضارع فقلبت معناه إلى الماضي وبقي اللفظ على ما هو عليه»[٧].

ويُفهم من ذلك أن (لما) الجازمة[٨] تنفي المضارع وتقلبه إلى المُضي أيضا كـ(لم) فها هو ذا يقول في باب نفي الفعل: «وإذا قال: قد فعَل، فإن نفيه: لما يفعل»[٩]، فالفعل المضارع المجزوم بـ(لما) مُساوٍ للفعل الماضي المسبوق بـ(قد) في دلالته على المضي.

قال سيبويه: «ولما يفعل، وقد فعَل، إنما هما لقوم ينتظرون شيئا» وقال على لسان الخليل:

---

(١) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٩، ٣/ ٧٥، وانظر: شرح اللمع ٢/ ٧١٠، وانظر: أسلوب إذ في ضوء الدراسات القرآنية والنحوية، للدكتور عبد العال سالم مكرم، بحث بحوليات كلية الآداب- جامعة الكويت، الحولية الرابعة الرسالة الخامسة عشرة، سنة١٤٠٣هـ- ١٩٨٢م، ص٢١، ٢٦، ٢٧، ٦٥، ٦٦.

(٢) شرح اللمع ٢/ ٧٠٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٢.

(٤) الكتاب ٤/ ٢٢٠.

(٥) الكتاب ٣/ ١١٧.

(٦) مغني اللبيب ١/ ٢١٧، وانظر: الخصائص ٣/ ١٠٥.

(٧) شرح اللمع ٢/ ٦٩٧، والفوائد والقواعد ص١٥٥.

(٨) يُتحرّز بقولنا: (الجازمة) عن (لما الحينية) أو (التعليقية) الذي هو حرف يدل على وقوع الشيء لوقوع غيره. انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٤.

(٩) الكتاب ٣/ ١١٧.

«وزعم الخليل أن هذا الكلام لقوم ينتظرون الخبر»[١].

قال الأعلم: «اعلم أن (لما) معناها (لم) وجزمها كجزمها إلا أنها تزيد على لم بتطويل زمانه، تقول: ندم زيد ولم تنفعْه الندامة، أي: ما نفعته عقب ندمه. وإذا قال ولما تنفعْه الندامة، أي: إلى وقته»[٢].

فقد في قولك: قد فعل، حرف تحقيق وتأكيد، ويكون للشيء المتوقع، ومنه قول المؤذن: (قد قامت الصلاة)؛ لأن الجماعة منتظرون[٣].

ومن ثم حسن أن يكون نفي (قد فعل) (لما يفعل)؛ لأنهما للحال ولَمَا فيه توقّع.

وفي ذلك يقول الثمانيني: لما للنفي وأن النفي مستمر إلى الحال كما قال تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾[٤] أي: ما دخل الإيمان»[٥].

وإلى ذلك أشار ابن هشام في «المغني»[٦] إذ جعل (لما) حرف جزم ونفي وقلب كـ(لم)، إلا أن (لما) تفارقها في أن منفيها مستمر النفي إلى الحال، ولامتداد النفي بعد (لما) لم يجز اقترانها بحرف التعقيب بخلاف (لم)، تقول: قمت فلم تقم؛ لأن معناه: وما قمت عُقَيْب قيامي، ولا يجوز: قمت فلما تقم؛ لأن معناه: وما قمت إلى الآن. فالمنفي بلمّا لا يكون إلا قريبا من الحال، ولا يشترط ذلك في المنفي بلم، تقول: لم يكن زيد في العالم الماضي مقيما، ولا يجوز: لما يكن. كما أن منفي (لما) متوقّع ثبوته بخلاف منفي (لم) ألا ترى أن معنى قوله تعالى: ﴿بَل لَّمَّا يَذُوقُواْ

---

(١) الكتاب ٤/ ٢٢٣.

(٢) النكت ١/ ٦٩٥.

(٣) انظر: الكتاب ٤/ ٢٢٣- ٢٢٤، والجنى الداني ص٢٥٣- ٢٥٩، والأزهرية في علم الحروف ص٢١١- ٢١٣.

(٤) سورة الحجرات، الآية (١٤).

(٥) انظر: شرح اللمع ٢/ ٦٩٧.

(٦) انظر: مغني اللبيب ١/ ٢١٨، ٢١٩، وشرح ابن عقيل ٤/ ٢٦.

عَذَابِ﴾[١]، أنهم لم يذوقوه إلى الآن، وأن ذوقهم له متوقع، قال الزمخشري في قوله تعالى: ﴿وَلَمَّا يَدۡخُلِ ٱلۡإِيمَٰنُ فِي قُلُوبِكُمۡۖ﴾[٢]: «وما في (لما) من معنى التوقع دال على أن هؤلاء قد آمنوا فيما بعد»[٣].

وإذا كان المضارع موضوعا للدلالة على الحال والاستقبال فإنه قد يتخصص لأحدهما بقرينة، فأما ما يُخلص المضارع للدلالة على زمن الحال، فنحو:

١- ظروف الزمان الدالة على الحال، نحو: الآن والحين والساعة وما كان في معناها تقول: يذاكر الطالب الآن، فيخصصه الظرف للحال، وهذا ينطبق أيضا على فعل الأمر الذي تدخل عليه الظروف الدالة على الحال فتخلصه له، فتقول: احضر الآن، فإن أدخلت عليها ظرفا للاستقبال تخصصت له، وذلك نحو: احضر غدا. وقال الثمانيني: الحاضر: الآن والساعة والمستقبل: غدا[٤].

٢- إذا كان المضارع منفيا بـ(ما)، قال سيبويه: «وأما (ما) فهي نفيٌ لقوله: هو يفعل إذا كان في حال الفعل، فتقول: ما يفعل»[٥]، فالفعل المضارع بعد (ما) في قولك: ما يفعل، يدلّ على الحال وهو جواب: هو يفعل، إذا أريد به الحال.

وبمنزلة (ما) النافية (ليس) و(إن) النافية[٦]، قال المرادي: «مذهب أكثر النحويين أن

---

(١) سورة ص آية (٨).

(٢) سورة الحجرات آية (١٤).

(٣) الكشاف عن حقائق التنزيل، لأبي القاسم محمود بن عمر الزمخشري ٤/ ١٧.

(٤) انظر: علم الدلالة والمعجم العربي د. عبد القادر أبو شريفة وحسين لافي ود. داود غطاشة ص٤١. وانظر: القواعد والفوائد ص٢٣، ١٥٥، وشرح اللمع ١/ ١٧٥- ١٧٦.

(٥) الكتاب ٤/ ٢٢١، وانظر: ٣/ ١١٧. وانظر: الفوائد والقواعد ص٢٨، وشرح اللمع ١/ ١٨١.

(٦) انظر: الكتاب ٣/ ١٥٢، ٤/ ٢٢١، ٢٢٢، ٢٣٣. وانظر: الفوائد والقواعد ص٢٩، وشرح اللمع ١/ ١٨٢.

(ليس) و(ما) الحجازية مخصوصان بنفي الحال»[١].

وأما القرائن والأدوات التي تُخلص المضارع للاستقبال فكثيرة، ومنها:

١- أن يقترن المضارع بظروف الزمان كغدٍ وإذا الذي هو لما يُستقبل من الدهر[٢] ونحو ذلك مما يدل على المستقبل.

٢- إذا دخلت عليه حروف التنفيس، وهي السين وسوف فتقول: سيفعل وسوف يفعل[٣].

٣- ويتعين المضارع للاستقبال في أساليب الأمر والنهي والدعاء والتحضيض، تقول في الأمر: فليأتِ زيدٌ، وائتِه فليحدِّثْك، وتقول في النهي: لا تفعلْ، فيدل على الاستقبال كالأمر تماما، وكذلك الدعاء بمنزلة الأمر والنهي[٤]، قال سيبويه: «واعلم أن هذه (اللام)- يقصد لام الأمر- و(لا) في الدعاء بمنزلتها في الأمر والنهي، وذلك قولك: لا يقطع الله يمينَك، وليجْزك اللهُ خيرا»[٥].

وقال الثمانيني: الأمر لمن هو دونك؛ فإذا كان لمن هو أعلى منك سميته دعاء وهو للاستقبال مثل ليقم أو لتقم وكذلك لا الناهية[٦].

وكالأمر التحضيض بهَلَّا ولولا وألّا، وهي أدوات تُخلص المضارع للاستقبال وتقلب الماضي للمستقبل أيضا، فتقول: هلّا تضرب زيدا، وأهلّا ضربت زيدًا؛ لأن في هذه الأدوات

---

(١) الجنى الداني ص٤٩٩.

(٢) انظر: الكتاب ٤/ ٢٣٢. وانظر: الفوائد والقواعد ص١٥٥، وشرح اللمع ١/ ١٧٦.

(٣) الكتاب ١/ ٣٥. وانظر: الفوائد والقواعد ص٢١- ٢٢، وشرح اللمع ١/ ١٧٦- ١٧٧.

(٤) انظر: الكتاب ١/ ١٤٢، ٣/ ٨، ٣٥. وانظر: الفوائد والقواعد ص٢٢- ٢٣، وشرح اللمع ١/ ١٧٥.

(٥) الكتاب ٣/ ٨.

(٦) انظر: شرح اللمع ٢/ ٦٩٧- ٦٩٩.

معنى التحضيض والأمر[١].

٤- بعد أدوات الشرط الجازمة نحو: (إنْ، وإذما، وحيثما، ومَنْ) تقول: إن يجئ محمد أرجع، وتقول في الماضي: إن جاء محمد رجعت، (فإن) تجرّد الماضي والمضارع من زمنهما الأساسي وتحولهما إلى المستقبل، ومن وجهة نظر مفهوم الزمن يتساوى الماضي والمضارع في هاتين الجملتين[٢]؛ لأن هذه الأدوات تخلصهما للاستقبال. وفي ذلك قال الثمانيني: «وحرف الشرط مع حرف المضارعة وجوابه إذا كان فيه حرف المضارعة: إن تذهب اذهب»[٣].

وكذا (لو) من أدوات الشرط غير الجازمة، إذ تدل على تعلق عمل مستقبل بآخر لو وقع وترتب أحدهما على الآخر، وهو حرف امتناع لامتناع[٤]، قال سيبويه: «وأمّا (لو) فلما كان سيقع لوقوع غيره»[٥]، وذلك بخلاف (لولا ولوما) اللذين هما حرفا امتناع لوجود لأنهما لما وقع وما لم يقع[٦].

٥- ويتعيّن المضارع للاستقبال إذا دخلت عليه (أن) و(لَن) وسائر النواصب. قال سيبويه: «وتقول: ما عدوتُ أن آتيك، أي: ما عدوتُ أن يكون هذا من رأيي فيما أستقبل»[٧].

---

(١) الكتاب ١/ ٩٨، ١١٥. وانظر: الفوائد والقواعد ص٢٦- ٢٧، وشرح اللمع ١/ ١٧٩- ١٨٠.

(٢) انظر: التحليل الدلالي للجملة العربية، للدكتور عبد الرحمن أيوب، المجلة العربية للعلوم الإنسانية، ع١٠ مج٣، سنة ١٩٨٣م، ص١٢٨، ١٢٩.

(٣) وانظر: الفوائد والقواعد ص٢٣- ٢٥، و١٥٥- ١٥٧، وشرح اللمع ١/ ١٧٦- ١٧٨ و٣٢١- ٣٢٣، ٢/ ٧٠١- ٧٠٣.

(٤) انظر: حروف المعاني للزجاجي ص٣، والجنى الداني ص٢٧٢- ٢٧٦.

(٥) الكتاب ٤/ ٢٢٤. وانظر: الفوائد والقواعد ص٢٧، وشرح اللمع ١/ ١٨٠.

(٦) الكتاب ٤/ ٢٣٥. وانظر: الفوائد والقواعد ص٢٧، وشرح اللمع ١/ ١٨٠.

(٧) الكتاب ٣/ ٥٥. وانظر: الفوائد والقواعد ص٢٣، ١٥٥، وشرح اللمع ١/ ١٧٦، ٢/ ٦٨٤- ٦٨٦.

و(لن) هي نفيٌ لقوله: سيفعل[١]؛ لاشتراك (السين) و(لن) في الدلالة على المستقبل.

وكذلك (إذن)- وهو حرف جواب وجزاء عند سيبويه[٢]- يدل المضارع بعده على الاستقبال، ويعد ذلك شرطا دلاليا لنصبه الفعل، فإذا دل الفعل بعد (إذن) على الحال لا الاستقبال لم يعمل فيه، قال سيبويه: «تقول: إن تأتني آتِك وإذن أكرمْك، إذا جعلت الكلام على أوله ولم تقطعه وعطفته على الأول. وإن جعلته مستقبلا نصبت... وتقول إذا حُدِّثت بالحديث: إذن أظنُّه فاعلا، وإذن إخالُك كاذبا، وذلك لأنك تُخبر أنك تلك الساعة في حال ظنٍّ وخيلةٍ، فخرجت من باب (أن) و(كيْ)؛ لأن الفعل بعدهما غيرُ واقع، وليس في حال حديثك فعلٌ ثابت... ولو قلت: إذن أظنَّك، تريد أن تُخبره أن ظنك سيقع لنصبت وكذلك: إذن يضربُك[٣]، إذا أخبرت أنه في حال ضرب لم ينقطع»[٤]. ويُفهم من هذا النص أيضا أن (كي) حرف يشترك مع (أن ولن وإذن) في دلالة الفعل بعده على الاستقبال.

وقال الثمانيني: «إذن يكتبها البصريون بالألف عملت أو ألغيت لأنهم شبهوا النون لسكونها وانفتاح ما قبلها بالتنوين في (لقيت زيدا)، وكان الفراء[٥] إذا أعملها يكتبها بالألف

---

(١) الكتاب ٤/ ٢١٧، ٢٢٠. وانظر: الفوائد والقواعد ص٢٣، ١٥٥، وشرح اللمع ١/ ١٧٦.

(٢) انظر: الكتاب ٣/ ١٢، ٤/ ٢٣٤، ولقد أورد المالقي الخلاف حول الجمع بين معنى الجواب والجزاء في (إذن) وأوضح أن لفظ سيبويه يُظهر أنه حيث توجد (إذن) يكون معناها الجواب والجزاء معا، وهذا فهم أكثر النحويين منه إلا أبا علي الفارسي فإنه فهم أنها جزاء في موضع وجواب في موضع، وذهب المالقي إلى أن الصحيح أنها شرط في موضع وجواب في موضع، وإذا كانت شرطا فلا تكون إلا جوابا، وهذا هو المفهوم من كلام سيبويه، وعلى ذلك فإذن فى قوله تعالى: ﴿فعلتها إذن وأنا من الضالين﴾ جواب لا جزاء، ويُقال: أُكرمك، فتقول: إذن أزورك، فهذا جواب وجزاء، فعلى هذا لا تخلو من الجواب، وتكون في بعض المواضع جزاء. انظر: رصف المباني ص٦٢- ٦٣.

(٣) شُكلت (يضربَك) في تحقيق الأستاذ عبد السلام هارون، وهو وَهْم أو خطأ مطبعي.

(٤) الكتاب ٣/ ١٥، ١٦، ٢٤.

(٥) شرح الكافية ٢/ ٢٢١.

لأن بعملها تتميز عن إذا الزمانية وإذا ألغاها كتبها بالنون لئلا تلتبس بإذا الزمانية وتقول: (زيد يقوم وإذن يكرمُك ويكرمَك بالرفع عطفا على (يقوم) وإذا هنا حشوا وصار خبرًا عن زيد وإذا نصبت كانت جملة منقطعًا عما قبله، وكانت الواو قد عطفت جملة من فعل وفاعل على جملة من مبتدأ وخبر فوقعت (إذن) صدرًا في الجملة فنصبت، وفي التنزيل: ﴿وَإِذًا لَّا يَلْبَثُونَ خِلَافَكَ إِلَّا قَلِيلًا﴾[١] يقرأ بالرفع[٢] عطفا على ما قبله، وقرأ بعض السلف بإسقاط النون بالنصب بـ(إذن) وجعل العواو عاطفة جملة على جملة فوقعت (إذن) صدرًا في الجملة فاعتمد الفعل عليها فنصبته»[٣].

وقال الثمانيني: «(لا) الناهية تنقل المضارع للنفي والاستقبال و(لام الأمر) نقلته إلى الاستقبال والإيجاب و(أن) نقلته للاستقبال والمصدر و(لن) نقلته إلى الاستعمال والنفي و(كي) نقلته إلى الاستقبال والغوض و(إذن) نقلته إلى الاستقبال والجزاء»[٤].

وأما (اللام، وحتى، والفاء، والواو، وأو) فإنما تنصب المضارع بإضمار (أن) جوازا أو وجوبا مما شعر بالاستقبال في الأفعال المنصوبة بعدها، ويضاف إلى ذلك أن هذه الحروف يكون ما قبلها سببا فيما بعدها، تقول: ضربتك لتتأدّب[٥]، واشترط سيبويه في المضارع المنصوب بعد (حتى) أن يكون غاية دالًا على الاستقبال، فإذا لم يكن الفعل بعدها كذلك- كأن يدل على الحال- رُفع المضارع بعده سواء أكان المضارع متصلا زمنا بالفعل الماضي قبله أم غير

---

(١) سورة الإسراء الآية (٧٦).

(٢) قراءة الجمهور وبإسقاط النون قرأ أُبي وابن مسعود. انظر: معجم القراءات ٣/ ٣٣٤.

(٣) الفوائد والقواعد ص٥٠٤- ٥٠٥، وشرح اللمع ٢/ ٦٦٩.

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٥٠٠، وشرح اللمع ٢/ ٦٦٨، وانظر: شرح المفصل ٧/ ١٧١٦.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٨- ٤٣، والمقتضب ٢/ ٢٧، ٢٨، والجنى الداني ص٢٢٨- ٢٣١. وانظر: شرح اللمع ٢/ ٦٨٦- ٦٨٨.

متصل.

قال سيبويه: «اعلم أن (حتى) تنصب على وجهين، أحدهما: أن تجعل الدخول غايةً لمسيرك وذلك قولك: سرت حتى أدخلها، كأنك قلت: سرت إلى أن أدخلها، فالناصب للفعل هاهنا هو الجار للاسم إذا كان غاية. فالفعل إذا كان غاية نصب، والاسم إذا كان غاية جر. وهذا قول الخليل.

وأما الوجه الآخر: فأن يكون السير قد كان والدخول لم يكن، وذلك إذا جاءت مثل (كي) التي فيها إضمار (أن) وفي معناها، وذلك قولك: كلمته حتى يأمرَ لي بشيء»[١].

وقال الثمانيني: «وقد كان بعض النحويين[٢] يقول: (الفاء والواو وأو) هي الناصبة للفعل بأنفسها وهذا سهو بعيد... إنما هي منصوبة بإضمار أن»[٣].

فالفعل المنصوب بعد (حتى) بأن المضمرة- تمامًا كالاسم المجرور بعدها[٤]- لابد أن يكون غاية لما قبله، ولقد أكدّ على ذلك في غير موضع فقال: «وإنْ جعلتَ الدخول غاية نصبت في ذا كله. وتقول: كنت سرت حتى أدخلُها، إذا لم تجعل الدخول غاية»[٥]. ويكون الفعل المنصوب بعدها دالا على الاستقبال كالفعل الواقع بعد (كي) ليرى أن الأول سبب للثاني، ألا ترى أن الكلام في قوله (كلمته حتى يأمرَ لي بشيء) سببٌ للأمر بالشيء[٦]؟

ويقول الثمانيني: «وأما الموضع الذي تضمر فيه (أن) ولا يجوز أن تظهر فهو أن تكون

---

(١) الكتاب ٣/ ١٦- ١٧.

(٢) وهو مذهب الجرمي. انظر: شرح المفصل ٧/ ٢١، والمقتضب ٢/ ٦.

(٣) انظر: شرح اللمع ٢/ ٦٨٦.

(٤) بيّن سيبويه أن (حتى) تأتي على معانٍ، فتكون عاطفة وجاره وابتدائية. انظر: الكتاب ١/ ٩٦، ٩٧.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٠، ٢١، ٢٢.

(٦) انظر: التعليقة ٢/ ١٣٦.

بعد خمسة أحرف، ثلاثة من حروف العطف واثنان من حروف الجر فأما حروف العطف فهي الفاء والواو وأمر وأما حرف الجر فهما اللام وحتى»[١].

وأما رفع المضارع بعد (حتى) فيكون على معنيين زمنيين أيضا، أحدهما: تقول: «سرتُ حتى أدخلُها، تعني أنه كان دخول متصلٌ بالسير كاتصاله به (بالفاء) إذا قلت: سرت فأدخلُها... فالدخول متصل بالسير كاتصاله بالفاء... لأنها لم تجئ على معنى: إلى أن- يقصد الغاية، ولا معنى: كي- يقصد السببية، فخرجت من حروف النصب كما خرجت (إذن) منها في قولك: إذن أظنُّك»[٢].

ويوضح معنى اتصال السير بالدخول على معنى الفاء هاهنا بقوله: «وليس قولنا كاتصال (الفاء) يعني أن معناه الفاء، ولكنك أردت أن تخبر أنه متصل بالأول، وأنهما وقعا فيما مضى»[٣]. «فإنا عنينا بقولنا: الآخر متصل بالأول أنهما وقعا فيما مضى، كما أنه إذا قال:

* فـــإنَّ الـمُندَّى رحـــلةٌ فـرُكـــوبُ[٤] *

فإنما يعني أنهما وقعا في الماضي من الأزمنة، وأن الآخر كان مع فراغه من الأول»[٥].

ويقول الثمانيني: «ويجوز أن تقع بعدها الجملة من الفعل والفاعل، فإن كان الفعل مضارعًا ارتفع ولا عمل فيه لأنها تدخل على المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل، فإذا كانت كذلك

---

(١) شرح اللمع ٢/ ٦٨٥.

(٢) الكتاب ٣/ ١٨.

(٣) السابق ٣/ ٢٠.

(٤) انشده في اتصال الفعل بعد (حتى) بزمن ما قبلها كاتصاله بالفاء، فاتصال الركوب بالرحلة هنا فيما مضى كاتصال الفعل بعد (حتى) بما قبلها، وهو عجز بيت، صدره:

تُرادَى على دِمْنِ الحياض فإن تعَفْ

انظر: النكت ١/ ٧٠٣.

(٥) الكتاب ٣/ ٢٣.

كانت مشتركة ولابد أن يكون الذي بعدها قد مضى السبب أن المسبب، وأنت تحكي المسبب، أو يكون قد مضى السبب وأن تحكي المسبب... تقول: (سرت حتى أدخُلها) فالسير سبب للدخول فإن قلت هذا وأنت في حال دخولك فقد مضى السبب وأنت في المسبب وعلى الوجهين جميعا يرتفع الفعل»[١].

وعن الوجه الآخر يقول سيبويه: «وأما الوجه الآخر: من أوجه رفع المضارع بعد (حتى)، فإنه يكون السّير قد كان وما أشبهه ويكون الدخول وما أشبهه الآن، فمن ذلك: لقد سرتُ حتى أدخلُها ما أُمنع أي: حتى أني الآن أدخلها كيفما شئت. ومثل ذلك قول الرجل: لقد رأى منِّي عاما أول شيئًا حتى لا أستطيع أن أكلمه العام بشيء، ولقد مرض حتى لا يرجونه»[٢].

فالفعل هاهنا منقطع من الأول، وهو في الوجه الأول الذي ارتفع فيه متصل كاتصاله به بالفاء، «وليس بين حتى في الاتصال وبينه في الانفصال فرق في أنه بمنزلة حرف الابتداء، وأن المعنى واحدٌ، إلا أن أحد الموضعين الدخول فيه متصل بالسير، وقد مضى السير والدخول، والآخر منفصل، وهو الآن في حال الدخول، وإنما اتصاله في أنه كان فيما مضى، وإلا فإنه ليس يفارق موضعه الآخر في شيء إذا رفعتَ»[٣]. فأصل وجهي رفع الفعل بعد (حتى) واحد في المعنى، وذلك أن يكون ما قبلها موجبا لما بعدها، ولكن ما يوجبه ما قبلها فقد يجوز أن يكون عقيبا له ومتصلا به، وقد يجوز ألا يكون متصلا به ولكن يكون موطئا مُسهِّلا بالفعل الأول. فالفعل المرتفع بعد (حتى) في وجهي الرفع جميعا للحال لا يختلفان في ذلك، وإنما الخلاف بين الوجهين أن أحد الفعلين في أحد الوجهين متصل بالثاني، وفي الآخر غير متصل، وأما قول

---

(١) شرح اللمع ١/ ٥١٨.

(٢) الكتاب ٣/ ١٨. وانظر: شرح اللمع ١/ ٥١٨.

(٣) الكتاب ٣/ ٢٠. وانظر: شرح اللمع ١/ ٥١٧- ٥١٨.

سيبويه عن الفعل المرفوع المتصل أنه فيما مضى، فإنما أراد أنه إذا قال: سرتُ حتى أدخلُها فكأنه قال: سرت فإذا أنا في حال دخول، فالدخول متّصل بالسير كاتصاله بالفاء[١].

وأضاف الثمانيني: «وقال بعض النحويين: كل فعل ارتفع بعد (حتى) فلك أن تنصبه لأن الفعل المنصوب بعد (حتى) يجوز أن يكون مسببا، وغير مسبب، وليس كل ما ينتصب بعد (حتى) من الأفعال يجوز أن يرتفع؛ لأنه لا يرتفع وهو مسبب، فالنصب فيما بعدها أعم من الرفع وقد رووا بيتًا جمعوا فيه باب (حتى) قال الشاعر:

ألقى الصحيفة كي يخفِّفَ رحله والزادَ حتى نعلُه ألقاها[٢]

يروى برفع النعل ونصبها وجرها»[٣].

وبعد هذا العرض لدلالة الفعل الماضي والمضارع على الزمن مع الأدوات المختلفة وتغير الدلالة الأصلية لهذه الأفعال تبعا للسياق التركيبي الذي توضع فيه، يتضح بجلاء أن الفعل لم يوضع من الجهة النحوية ضيق الدلالة، بل وُضع صالحًا للتعبير عن المعاني الزمنية المختلفة طبقا للأسلوب الذي يرد فيه.

فالزمن النحوي نسبي اعتباري تحدده في السياق الضمائم والقرائن[٤]، ولعل هذا ما دفع الدكتور عبد الرحمن أيوب إلى أن يقول: إن التعبير عن الزمن في العربية من خصائص التركيب النحوي، فالعنصر الزمني في الفعل ليس مستقرًا، حيث يتحول من المضي إلى الاستقبال، ومن الحال إلى المضي أو الاستقبال... إلخ تبعا للأدوات التي تجاوز الفعل. وما دامت هذه الدلالة

---

(١) انظر: شرح كتاب سيبويه للسيرافي ٣/ ٢٠٠، ٢٠١، والتعليقة ٢/ ١٣٩.

(٢) البيت من الكامل لابن مروان النحوي وهو في الكتاب ١/ ٩٧، وشرح المفصل ٨/ ١٩، وشرح التصريح ٢/ ١٤١، والمغني ١/ ١٢٤.

(٣) شرح اللمع ١/ ٥١٨- ٥١٩.

(٤) انظر: مناهج البحث في اللغة ص٢١١.

تتجاوز الكلمة وترتبط بطبيعة الكلمات التي تجاورها، فإن هذا يعني أن دراسة الزمن دراسة تابعة لدراسة التركيب النحوي، وليست دلالة صرفيمية[١].

وتكشف الدلالات الزمنية التي تعرض إليها البحث بالإضافة إلى التقسيمات الزمنية التي تقدمها (كان) وأخواتها و(كاد) وأخواتها عن عدم اقتصار العربية على التقسيم الثلاثي للزمن، مما دفع أحد الباحثين إلى أن يقول بعد عرض التقسيم السباعي للزمن عند (يسبرسن) والذي يشمل: ما قبل الماضي، والماضي، وما بعد الماضي، والحاضر، وما قبل المستقبل والمستقبل، وما بعد المستقبل: «لا شك أن اللغة العربية تتسع لمثل هذا التقسيم، فجواب الشرط يقع في مرحلة زمانية لاحقة لفعل الشرط، وكلاهما في المستقبل، والفعل المضارع المقترن بالسين يعتبر في مرحلة أسبق زمانيا من المقترن بسوف، والفعل الماضي المسبوق بقد أقرب إلى الحاضر من الذي لا تسبقه قد»[٢].

ولعل تغيّر زمن الفعل مع الضمائم والأدوات التي أوضحها البحث على النحو السالف هو الذي جعل النحاة ينسبون معنى الزمن إلى الأدوات مع أن الأداة لا يمكن أن تفيد زمنا، وإنما يمكنها أن تفيد «الجهة» (Aspect)، والمقصود بالجهة: إضافة ما يفيد تخصيص دلالة الفعل من حيث الزمن أو الحدث[٣]، وهذا ما تفعله أدوات نحو: قد، ولم ، ولما، ولن، وما والسين وسوف، بل ولقد عُدَّت (كان) وأخواتها و(كاد) وأخواتها من أدوات تخصيص الزمن أيضا.

---

(١) انظر: التحليل الدلالي للجملة العربية ص١٢٩.

(٢) الزمن في النحو العربي، لكمال إبراهيم بدري ص٣١، وانظر: أثر أقسام الكلم في الجملة العربية لمحمد بن عبد العزيز عبد الدايم ص١٤٣، ١٤٤.

(٣) انظر: اللغة العربية معناها ومبناها ص٢٤٨، ٢٥٧. وانظر: دراسات في الأدوات النحوية، لمصطفى النحاس ص٣٧- ٣٩، ونظام الصيغة في اللغة العربية، لفالح بن شبيب العجمي، مجلة جامعة الملك سعود، مج٥، الآداب (١)، سنة ١٤١٣هـ- ١٩٩٣م، ص٩٠، ٩١.

* الحروف:

«فأما (الحرف): فلا يجوز أن يخبر به ولا عنه، ولا يحدّث به ولا عنه، ولا يسند، ولا يسند إليه.

ومن علامات الحرف ألا يحسن فيه علامات الأسماء ولا علامات الأفعال، ومن علامات الحرف أيضًا ألا يكون له معنى في نفسه، وإنما يكون معناه أبدًا في غيره»[(١)].

ويتضح من خلال كلام الثمانيني ما يلي:

أولاً: أن الحرف الذي يتكلم عنه الثمانيني هو ما جاء لمعنى، فرقًا بينه وبين (حروف المبنى)، وفي ذلك يقول سيبويه: «إن الحروف على ضربين: حروف معانٍ كإلى ونعَم وثُمَّ، وما أشبه ذلك وحروف لا معنى لها وهي حروف المعجم، ومتى قُرِنَتْ بالاسم والفعل لم يأتلف الكلام، فقال: جاء لمعنى ليُفرّق بينه وبين ما لم يجئ لمعنى»[(٢)].

ثانيًا: أن هذا المعنى الذي يؤديه الحرف ليس باسم ولا فعل، أي: ليس بدالٍ عليه الاسم ولا بدالٍ عليه الفعل[(٣)]؛ لأن الاسم يدل على مسمى، والفعل يدل على حدث مقترن بزمان، وأما الحرف فلا يدل دلالة الأسماء، ولا يدل دلالة الأفعال.

ثالثًا: أن الحرف يفتقر في أداء معناه إلى غيره من الأسماء والأفعال، في حين أن الأسماء والأفعال معانيها في أنفسها قائمةٌ صحيحة.

وقال الزجاجيّ: «وأما حدّ حروف المعاني، وهو الذي يلتمسه النحويون، فهو أن يقل: الحرف ما دلّ على معنى في غيره، نحو من وإلى وثم، وما أشبه ذلك، وشرحه أن (مِنْ) تدخل

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٥، وشرح اللمع ١/ ١٧٨.

(٢) الكتاب ١/ ١٢.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٢.

في الكلام للتبعيض، فهي تدل على تبعيض غيرها، لا على تبعيضها نفسها، وكذلك إذا كانت لابتداء الغاية، كانت غاية غيرها، وكذلك سائر وجوهها. وكذلك (إلى) تدل على المنتهى فهي تدل على منتهى غيرها، لا على منتهاها نفسها، وكذلك سائر حروف المعاني»[١].

وقال الثمانيني: «ومن علامات الحرف أيضًا أنه لا يجوز أن يكون أحد جزأي الجملة المفيدة التي هي فعل وفاعل، ومبتدأ وخبر. تقول: (يقومُ زيدٌ) فـ(يقومُ) فعل و(زيدٌ) فاعله، ثم تقول: (ما يقومُ زيدٌ) فـ(ما) ليست الفعل ولا الفاعل، وإنما دخلت لمعنى أوجبته في الفعل والفاعل، وتقول: (زيدٌ منطلقٌ) فيكون مبتدأ وخبرًا، ثم تقول: (هل زيد منطلق؟) فـ(هل) ليست المبتدأ ولا الخبر، وإنما هي جزء زائد جاءت لمعنى أوجبته في الجملة التي بعدها»[٢].

وقد قسّم النحاة الحروف على ضربين: حروف مبنى وحروف معنى كما ذكر سيبويه ذلك في كتابه[٣]، وبيّن الثمانيني أن حروف المعاني قد تكون مفردة، وقد تكون مركبة فقال: «واعلم أنّ الحرف قد يكون مفردًا، وقد يكون مركبًا. فإذا كان مفردًا دل على معنى يخصه. وإذا كان حرفين دلا على معنيين، فإذا ركبت أحدهما مع الآخر بطل معناهما، ودلّ مجموعهما على معنى ثالث لم يدل عليه كل واحد منهما منفردًا.

مثال ذلك أن (الهمزة) تكون للاستفهام، و(لا) للنفي، فإذا ركبت الهمزة مع (لا) صلح أن تكون حرفًا يفتتح به الكلام، كقوله تعالى: ﴿أَلَآ إِنَّهُمْ هُمُ ٱلْمُفْسِدُونَ﴾[٤]، ﴿أَلَآ إِنَّ أَوْلِيَآءَ ٱللَّهِ﴾[٥].

---

(١) الإيضاح في علل النحو ص٥٤.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٦، وشرح اللمع ١/ ١٧٩.

(٣) انظر: الكتاب ١/ ١٢.

(٤) الآية (١٣) من سورة البقرة.

(٥) الآية (٦٢) من سورة يونس.

فإذا دخلت على الاسم النكرة ركبت معها فقلت: (ألا رجُلَ في الدارِ)، وصلح أن تكون استفهامًا، وصلح أن تكون للتمني.

ومثل هذا (لو) معناه امتناع الشيء لامتناع غيره، و(لا) معناها النفي، فإذا ركبت أحدهما مع الآخر فهو على ضربين:

إن اختصت بالأسماء- كقولك: لولا زيدٌ لأكرمتك- صار معناها امتناع الشيء لوجود غيره، وإذا اختصت بالأفعال، فإن كان الفعل ماضيًا كانت توبيخًا، وإن كان الفعل لم يقع كانت تخصيصًا على إيقاعه واستحثاثًا عليه.

وكذلك (هلا، وألا، ولوما) وأمثال هذا كثيرة إذا أنت تفطنت وجدت الأمر على ما قلتُه»[1].

ويُعد الثمانيني بذلك ممن فصّلوا حروف المعاني بصورها المختلفة، فكونها مفردة لها معنى، وكونها مركبة من حرفين كل منهما له معنى في ذاته، ولكن مجموعهما يدل على معنى آخر غير موجود في كل واحد على حدة.

وتطرق الثمانيني إلى الوظائف التي يؤديها الحرف عند قوله: «إنما جاء الحرف ليربط اسمًا باسم، أو فعلًا بفعل، أو اسمًا بفعل، أو جملة بجملة، أو يعين اسمًا فقط، أو يعين فعلًا فقط، أو ينفي فعلًا فقط، أو ينفي اسمًا فقط، أو يؤكد فعلًا فقط، أو يؤكد اسمًا فقط، أو يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب.

فمثال ما يربط اسمًا باسم قولك: (قام زيدٌ وعمرو)، الواو ربطت (عمرًا) بـ(زيد).

ومثال ما يربط فعلًا بفعل قولك: (زيدٌ يقومُ ويذهبُ) الواو ربطت (يذهب) بـ(يقوم).

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٦- ٢٧، وشرح اللمع ١/ ١٧٩- ١٨٠.

ومثال ما يربط الاسم بالفعل قولك (ذهبت إلى عمرو)، (إلى) ربطت عمرًا بـ(ذهبت) و(استوى الماء والخشبة)، (الواو) ربطت الخشبة بـ(استوى)، و(قام القوم إلا زيدًا)، (إلا) ربطت (زيدًا) بـ(قام).

ومثال ما يربط جملة بجملة قولك: (إن قامَ زيد قمتُ)، (إنْ) ربطت الجملة الثانية بالجملة الأولى.

وكذلك تقول: (لو قام زيدٌ لأكرمتُه) وتقول: (أقسم بالله أن زيدًا قائمٌ) ومثال ما يعين اسمًا فقط قولك: (الرجل)، الألف واللام قصرت رجلًا على شخص بعينه بعد أن كان شائعًا.

ومثال ما يعين فعلًا بعينه قولك: (سوف) عيّنت الفعل للاستقبال بعد أن كان مشتركًا.

ومثال ما ينفي فعلًا بعينه قولك: (لم يقمْ زيدٌ)، (لم) نفت الفعل الماضي دون غيره.

ومثال ما ينفي فعلًا دون غيره كقولك: (ما يقومُ زيدُ)، (ما) نفت الفعل الحاضر دون غيره، و(لن يقومَ زيدٌ)، (لن) نفت الفعل المستقبل دون غيره.

ومثال ما ينفي اسمًا دون غيره قولك: (ما زيد قائمًا)، (ما) نفت القيام في الحال، دون الماضي والمستقبل.

ومثال ما يؤكد فعلًا بعينه: (هل تجلسنَّ؟)، النون أكدت الفعل، المستقبل دون غيره.

ومثال ما يؤكد اسمًا فقط قولك: (إن زيدًا قائم)، (إن) أكدت الفعل وثبتته في نفس المخاطب.

ومثال ما يخرج الكلام من الواجب إلى غير الواجب حروف الاستفهام، إذا قلت: (هل زيدٌ قائم؟) فـ(هل) إنما استفهم بها عن قيام زيد، فدل على أنه لم يكن عالمًا به، وكذلك إذا قال:

(أزيدٌ جالسٌ؟) فالهمزة قد استفهم بها عن جلوس زيد، فدل أنه لم يكن عالمًا به»[١].

كما بيّن الثمانيني أن الحروف على ضربين حروف مشتركة وحروف مختصة، والمشترك لا يعمل ولا يؤثر إعرابًا؛ لأنه لا اختصاص له بالاسم دون الفعل وبالعكس، وقد شذّ من المشترك (ما) عند أهل الحجاز، وأكد ذلك بقوله:

«فأما المشترك فحروف الاستفهام وحروف العطف، وإنما سميت مشتركة؛ لأنها تدخل على الأسماء وعلى الأفعال.

وإذا كان الحرف مشتركًا لم يجز أن يؤثر إعرابًا، لأنه لا اختصاص له بالاسم دون الفعل، ولا بالفعل دون الاسم.

وإذا كان الحرف لا اختصاص له بأحدهما دون الآخر وجب أن يؤثر فيهما، أو لا يؤثر فيهما، ولو أثر فيهما لاختلطت معاني الأسماء بمعاني الأفعال، فلما كان تأثير المشترك في الأسماء والأفعال يؤدي إلى التباس المعاني واختلاط بعضها ببعض بطل تأثيره فوجب ألا يؤثر.

وقد شذّ من هذا المشترك (ما) فأعملها أهل الحجاز»[٢].

وقسّم الثمانيني المختص على ضربين: مختص بالأسماء، ويمتنع دخوله على (الفعل)، ومختص بالفعل ويمتنع دخوله على الأسماء لأجل اختصاصه بالفعل.

وجعل المختصّ بالأسماء على ضربين هما: «مختص يؤثر إعرابًا، ومختص لا يؤثر إعرابًا، فمثال المختص الذي لا يؤثر إعرابا (الألف واللام)، إذا قلت: (الرجل، والغلام).

وأما المختص الذي يؤثر إعرابا، فعلى ضربين:

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٧- ٢٨، وشرح اللمع ١/ ١٨٠- ١٨١.

(٢) الفوائد والقواعد ص٢٨- ٢٩، وشرح اللمع ١/ ١٨١- ١٨٢.

ضرب يؤثر في اسم واحد، وضرب يؤثر في اسمين: والضرب الذي يؤثر في اسمين هو: (إن) وأخواتُها.

فـ(إن) وأخواتها شبهوها بالفعل الماضي فقالوا: (إن زيدًا قائمٌ)، وأما ما يعمل في اسم واحد فعلى ضربين: ضرب ينوب عن الفعل، وضرب لا ينوب عن الفعل.

فأما الذي ينوب عن الفعل فحرف النداء، نحو (يا عبد الله) وأخواتها. وأما ما يختص بالاسم ولا يشبه الفعل، ولا ينوب عن الفعل فحروف الجر كلها، نحو: (بزيد، ولزيد).

وأما المختص بالفعل فعلى ضربين: مختص يؤثر إعرابًا، ومختص لا يؤثر إعرابًا. فالمختص الذي لا يؤثر إعرابا: قَدْ، والسين وسوف.

والذي يختص بالفعل ويؤثر إعرابا على ضربين:

ضرب يؤثر النصب وهو: (أن، ولن) وما جرى مجراهما.

وضرب يؤثر الجزم، ومنه ما يجزم فعلًا واحدًا وهو: لام الأمر و(لا) في النهي (ولم) وما زيدَ عليها.ومنه ما يجزم فعلين، وهي حروف الشرط.

واعلم أن كل عامل فلابد أن يختص بالعمل فيه على أبلغ وجوه الاختصاص سواء عمل في اسم أو فعل»[(١)].

ومن الواضح أن الحرف إذا عمل كان مختصًا، وليس كل مختص عاملًا، وفي ذلك يقول الثمانيني: «فعمل الحرف في الشيء فرع له على اختصاصه به، ثم الذي يدل على صحة هذا أنه متى زال اختصاصه به بطل عمله فيه، وليس إذا بطل عمله في الشيء يزول اختصاصه به»[(٢)].

---

(١) الفوائد والقواعد ص٢٩- ٣٠، وشرح اللمع ١/ ١٨٢- ١٨٣.

(٢) الفوائد والقواعد ص٣٠، وشرح اللمع ١/ ١٨٤.

وقال الثمانيني: الحروف على أربعة أقسام:

قسم لا يغير الإعراب ولا المعنى كـ(ما) الزائدة نحو قوله تعالى: ﴿عَمَّا قَلِيلٍ﴾[١].

وهو بذلك يخالف الزمخشري الذي قال: «قليل صفة للزمان، و(ما) توكيد قلة المدة وقصرها»[٢]. ومثل (ما) الزائدة لام التوكيد لا تغير الإعراب ولا المعنى، مثل قوله تعالى: ﴿لَيُوسُفُ وَأَخُوهُ أَحَبُّ إِلَىٰٓ أَبِينَا مِنَّا﴾[٣][٤].

ويرى البحث ما يراه الزمخشري في أن الحرف يضيف شيئا في المعنى لأن زيادة المبنى تؤدي إلى زيادة المعنى وليس كما ذهب الثمانيني[٥].

وأضاف الثمانيني وقسم يغير الإعراب والمعنى مثل (لعل، ليت، وكأن).

وقسم يغير الإعراب ولا يغير المعنى إنّ ولكن[٦].

ويرى البحث أن (إن ولكن) تغير في المعنى فـ(إن) لتوكيد الكلام ولكن للاستدراك وحذفهما يغير مضمون الجملة من التوكيد وعدمه.

وبالنسبة للقسم الأخير الذي يغير المعنى ولا يغير الإعراب فضرب له أمثلة بحروف الاستفهام مثل (هل والهمزة) فزيد منطلق بخلاف (أزيد منطلق؟)[٧].

وبيّن الثمانيني أنه «لا يمتنع أن يكون الحرف له معنيان، نحو (هل) تكون للاستفهام،

---

(١) سورة المؤمنون من الآية (٤٠).

(٢) الكشاف ٣/ ٨٣.

(٣) سورة يوسف من الآية (٨).

(٤) انظر: الفوائد والقواعد ص٣١، وشرح اللمع ١/ ١٨٤.

(٥) انظر: الكشاف ٢/ ٤٤٦، ٣/ ١٨٣.

(٦) الفوائد والقواعد ص٣١، وشرح اللمع ١/ ١٨٤- ١٨٥.

(٧) انظر: الفوائد والقواعد ص٣١- ٣٢، وشرح اللمع ١/ ١٨٥.

وتكون بمعنى (قد)، وفي التنزيل: ﴿هَلْ أَتَىٰ عَلَى ٱلْإِنسَٰنِ حِينٌ مِّنَ ٱلدَّهْرِ﴾[١]، و﴿هَلْ أَتَىٰكَ حَدِيثُ ٱلْغَٰشِيَةِ﴾[٢] أي قد أتى»[٣].

وختم الثمانيني الكلام عن أقسام الكلام المفردة قائلًا: «إن (المفرد) عبارة عما كان جزءًا واحدًا، اسمًا كان أو فعلًا أو حرفًا.

و(الجملة) عبارة عما كان من جزأين فصاعدًا، والجملة على ضربين: جملة مفيدة، وجملة غير مفيدة، والجملة التي يمكن تأليفها من المفردات الثلاثة إذا ألفناها جزأين جزأين ست جملٍ، اسم واسم، وفعل وفعل، وحرف وحرف، واسم وحرف، وفعل وحرف، وفعل واسم، فـ(الاسم والاسم): زيْدٌ قائمٌ، و(الفعل والفعل): قامَ قعَدَ، و(الحرف والحرف): هل بل. و(الحرف والاسم): زيدٌ في و(الحرف والفعل): قام قدْ، و(الفعل والاسم): قام زيدٌ، وذهبَ عمرو، وهذه الجمل الست على ثلاثة أقسام: قسم يفيد في كل موضع، إلا أن يدخل عليه حرف فيعقده بجملة أخرى فيحنئذٍ لا يفيد إلا بانضمام الجملتين واجتماعهما.

وقسم يفيد في موضع مخصوص، ولا يفيد في ما عداه، وقسم لا يفيد على كل وجه في الاستعمال.

فأما الذي لا يفيد في كل موضع فهو ثلاث جمل، وهي: الفعل والفعل، والحرف والحرف، والحرف والفعل.

وأما الذي يفيد في موضع مخصوص لا يفيد فيما عداه، فالحرف مع الاسم، والحرف مع الاسم يفيد في موضعين: أحدهما: النداء إذا قلت: يا زيدُ، وإنما أفاد الحرف مع الاسم في النداء؛

---

(١) سورة الإنسان آية (١).

(٢) سورة الغاشية آية (١).

(٣) الفوائد والقواعد ص٣٢، وشرح اللمع ١/ ١٨٥.

لأنه ناب عن الفعل ولم يُفد من حيث كان حرفًا مع اسم، ولو أفاد من حيث كان حرفًا لوجب أن يُفيد كل حرف مع اسم من حيث كان حرفًا مع اسم.

والثاني: أن يكون الحرف خبرًا للمبتدأ نحو قولك: زيدٌ في الدار، وما أفاد الحرف هاهنا مع الاسم من حيث كان حرفًا مع اسم، وإنما أفاد من حيث كان نائبًا عن اسم تقديره: زيدٌ مُستقرٌ في الدار فناب حرف الجر عن (مُستقرّ)، فلأجل هذا أفاد مع الاسم، كما أفاد (مُستقر) مع الاسم، وماعدا ما ذكرته من كون الحرف مع الاسم فإنه مطرح لا يفيد»[(١)].

ويتضح من تناول الحرف خبرًا للمبتدأ بكونه نائبًا عن اسم تقديره مستقر ذهب مذهب البصريين الذين ذكروا أن شبه الجملة متعلق بمحذوف تقديره مستقر أو موجود وهو الخبر[(٢)].

وتحدث الثمانيني عن القسم الذي يفيد قائلًا: «وأما القسم الذي يفيد في كل موضع فهو قسمان:

(الاسم مع الاسم)، و(الفعل مع الاسم)، وإن كلام العرب يدور على هاتين الجملتين، ومثال (الاسم مع الفعل): قامَ زيدٌ، ويذهب عمرو، فهذا يفيد إلا أن يدخل عليه حرف الشرط، فإن دخل عليه حرف الشرط صار كالمفرد الذي لا يقوم بنفسه، وافتقر إلى الجملة الأخرى، كما افتقر المفرد إلى المفرد، تقول: (إن قام زيدٌ جلس عمروٌ)، لأن حرف الشرط لما دخل على الجملة أخرجها من أن تكون مستقلة، وأفقرها إلى الأخرى، والفعل يكون متعديًا ولازمًا، وقد ذكرت ذلك في موضعه.

فأما (الاسم مع الاسم) فإنما يفيد في موضعين:

أحدهما: أن يكون اسمًا للفعل وفيه ضمير للفاعل، نحو: (صَهْ، ومَهْ،وأفٍّ، وهيهاتَ)

---

(١) الفوائد والقواعد ص٤٧- ٤٨، وشرح اللمع ١/ ٢٠٢- ٢٠٣.

(٢) الإنصاف في مسائل الخلاف ٢/ ٨٢١.

وما جرى مجراه، والذي يدل على أن هذه جملة أنه مستقل بنفسه فلو كان مفردًا لما أفاد، ولما استقل بنفسه.

والقسم الثاني: أن يكون الاسم مع الاسم عبارة عن مسمّى واحد، وينعقد منهما مبتدأ وخبر، كقولك: زيدٌ منطلقٌ، وعمروٌ خارجٌ.

فإن قيل: فإذا قلنا (زيدٌ عمروٌ) هل يكون هذا كلامًا مستقلًا أو غير مستقل؟ قيل له: إنما يكون هذا كلامًا مستقلًا على أحد تقديرين:

أحدهما: أن يكون له اسمان: فإن العرب تسمى باسمين، وتكنى بكنيتين، وإن نبينا ﷺ كانت له أسماءٌ جماعةٌ.

والتقدير الثاني: أن يكون على تقدير التشبيه: (زيدٌ مثل عمرو)، ثم حذفت المضاف، وأقمت المضاف إليه مقامه، فقلت: زيد عمر، كما قالوا: (أبو يوسف أبو حنيفة)، أي يقوم مقامه، ويسد مسده في الفتوى والفقه، وكذلك قالوا: (المزني الشافعي)، أي يقومُ مقامه فيما يحتاج إليه من العلم فقد بان لك أن المفيد إنما هو الاسم والاسم، و(الاسم) والفعل»[(١)].

وحتى لا يفهم البعض أن حروف المعاني لا تمثل قيمة في معنى الجملة المفيدة المكونة من فعل واسم أو اسمين، وحتى لا يذهب البعض إلى أن الحرف لا حاجة له في أقسام الكلام، وأن الكلام يفيد القسمين فقط فما الحاجة إلى القسم الثالث، بين الثمانيني أن حروف المعاني تدخل الجملتين الاسمية والفعلية لمعنى يستفاد من مجموعهما ما لا تفيده الجملة إذا تجردت من حروف المعاني. فتقول: (قام زيدٌ)، فتفيد الإثبات ثم تقول: (ما قام زيدٌ) فتفيد النفي، والجملة بمجردها من (ما) ما كانت تفيد النفي، وتقول: (هل قام زيدٌ؟) فأفادت (هل) الاستفهام، وما كانت الجملة بمجردها تفيد الاستفهام، وعلى هذا الذي مثلتُ لك تجري حروف المعاني إذا

(١) الفوائد والقواعد ص٤٩، وشرح اللمع ١/ ٢٠٣- ٢٠٤.

دخلت على الجمل[١].

وقد ردّ الثمانيني على السؤال الذي طرح سابقًا، وهو أن الكلام يفيد من قسمين فما الحاجة إلى القسم الثالث بقوله: «إذا قلت الكلام يفيد من ثلاثة أقسام فقد دخل الاثنان فيه؛ لأن القليل يدخل في الكثير، وإنما ذكرنا القسم الثالث لأنه يفيد إذا انضمّ إلى القسمين الآخرين (معنى لا يفيده القسمان) إذا انفردا منه، ولو جعلنا الأقسام قسمين لكنا قد أخللنا بكثير من المعاني، لأن الحرف يحتاج إليه في الإفادة.

وأما الجواب عن قولهم: ما أنكرتم أن يكون هاهنا قسم رابع قد أخللتم به. قيل له: عن هذا الاعتراض جوابان، أحدهما: أنه لا يجوز في الوهم، ولا يخطر في القلب معنى إلا ويمكن أن يعبر عنه بأحد هذه الأقسام الثلاثة، فلما بان لنا هذا ووضح قطعنا على أن ليس هاهنا قسم رابع.

والجواب الثاني: أن كل قسم من هذه الأقسام الثلاثة له معنى يخصه لا يقوم قسم آخر مقامه فيه، فلوكان هاهنا قسم رابع لكان له معنى يخصّه، وكان لا يمكن أن يعبر عنه بأحد هذه الأقسام الثلاثة، فلما لم يجر هذا قطعنا على أنه ليس هاهنا قسم رابع»[٢].

❁❁❁

(١) انظر: الفوائد والقواعد ص٤٩، وشرح اللمع ١/ ٢٠٤- ٢٠٥.

(٢) الفوائد والقواعد ص٥٠، وشرح اللمع ١/ ٢٠٥.